

Distr.: General
5 December 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)
بشأن ليبيريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، ووفقاً
للفقرة ١ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٠ (٢٠٠٧)، أتشرف بأن أقدم طيه تقرير فريق
الخبراء المعني بليبيريا.

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة، مع ضميمتها، على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما
بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً

بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من فريق الخبراء المعني
بليبيريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيريا بأن يحيلوا طيه تقرير الفريق المقدم وفقاً
للفقرة ١ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٠ (٢٠٠٧).

(توقيع) فون كيميدي

(توقيع) واينت سميث

تقرير فريق الخبراء المقدم عملاً بالفقرة ١ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٧٦٠ (٢٠٠٧) بشأن ليبيريا

موجز

الماس

في أعقاب رفع الجزاءات المفروضة على الماس الخام وقبول حكومة ليبيريا عضواً في عملية كيمبرلي، قامت حكومة ليبيريا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ برفع الوقف الذي فرضته على استخراج الماس. وشرعت ليبيريا في تصدير الماس الخام في أوائل أيلول/سبتمبر وأصدرت بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر تسعاً من شهادات عملية كيمبرلي لشحنات تضم ٦٣٢ ١٤ قيراطاً بقيمة تناهز ١,٨٤٨ مليون دولار. وشملت تلك الصادرات خمسة طرود من الماس لم تستوف مقاييس نظام الرقابة الداخلية الجديد. غير أن لجنة المشاركة التابعة لعملية كيمبرلي قامت فعلاً بالإذن بالشحنات الأربع الأخيرة رغم أن خبراء الماس كانوا قد خلصوا فيما سبق إلى أنهم لا يستبعدون احتمال وجود قطع من الماس الإيفواري في طرد واحد. وحصلت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة على معلومات تفيد بأن شحنة من الماس قد صُدرت إلى إسرائيل دون شهادة من عملية كيمبرلي.

الأخشاب

تعمل هيئة تنمية الحراجة، منذ رفع الجزاءات وإصدار قانون الإصلاح الحرجي في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على التوالي، على إعداد الإطار التنظيمي لقطع الأشجار للأغراض التجارية، والحفاظ على الغابات، والحراجة المجتمعية. ووقع مديرها على ١٠ لوائح حرجية أساسية لتدخل حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر. وقامت هيئة تنمية الحراجة بالتحقق من استراتيجية وطنية لإدارة الأحراج. ونظراً لوجود حالات تأخير، تعتزم الهيئة حالياً منح ستة عقود قصيرة الأجل فقط لبيع الأخشاب في أوائل عام ٢٠٠٨. وأنشأت الهيئة، كما يقتضي القانون، فريقاً لاستعراض طلبات الأهلية الواردة من شركات الأخشاب. وقامت الهيئة بإعادة النظر في حجم العائدات المتوقع أن يدرها قطاع الأخشاب وخفضتها من ٥,٢ مليون دولار إلى ١,٩ مليون دولار عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ولم يعرض مشروعا القانونين المتعلقين بالحراجة المجتمعية والحياة البرية على الهيئة التشريعية ضمن الآجال القانونية، وإن كانت الهيئة تأمل في تقديمهما في أوائل عام ٢٠٠٨. وتعمل الهيئة وشركاؤها بشأن شبكة المحالات الوطنية الحمية التي ينص عليها القانون وحددت ثلاثة مجالات لتحظى بالحماية على سبيل الأولوية.

الأسلحة والأمن

لم يعثر الفريق على أي دليل عن إجراء عمليات هامة لنقل الأسلحة أو تنقل المقاتلين السابقين عبر الحدود الليبرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واتسمت الأوضاع في البلدان المجاورة وفي المناطق الحدودية باستقرار نسبي. غير أن معدلات عمليات السطو المسلح في منروفيا تزايدت بشدة بالمقارنة بعام ٢٠٠٦، مع العلم أن الأسلحة النارية استخدمت في ما يقرب من ثلث الحالات. ويزيد هذا التطور الباعث على القلق من أهمية النقاش بشأن إعادة تسليح قوات الأمن الليبرية، ويبرز بعضاً من التحديات التي تعترض تحقيق سيادة القانون على نحو مستدام. وعلى مستوى المقاطعات، يظل استقرار الأوضاع سريع التأثير. بمدى سهولة التسلل عبر الحدود، وقلة معدات وكالات إنفاذ القانون وضعف قدراتها، وتفرق هياكل المقاتلين السابقين واستمرار هذا التفرق.

الحظر على السفر وتجميد الأصول

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم شخصان مدرجان في قائمة الحظر على السفر طلبين برفع اسميهما منها، وحظي أحدهما بالقبول وقوبل الآخر بالرفض. وتعتبر قدرات بعض السلطات المختصة محدودة، ويمكن أن يؤثر ذلك على قدرتها على تقييد حرية تنقل الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة الحظر على السفر داخل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ولم تجمد أية أصول في ليبيريا خلال ولاية الفريق. وأفشلت الهيئة التشريعية الوطنية مشروع قانون تجميد الأصول. ولا يزال اسما عضوين بارزين في الهيئة التشريعية (جول هوارد تايلور وإدوين سنو) في قائمة تجميد الأصول. ولم تفض التحريات التي أجرتها حكومة نيجيريا إلى أي دليل دامغ بوجود أية أموال أو أصول اقتصادية أو استثمارات تعود إلى تشارلز تايلور في نيجيريا. وبما أن حكومة نيجيريا لم تتح بعد الاطلاع على تقاريرها، فإن الفريق لم يتسن له تأكيد تلك الاستنتاجات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٧	٤-١	أولا - مقدمة
٧	١٠-٥	ثانيا - منهجية التحقق ومعاييرها
٨	١٦-١١	ثالثا - التطورات المستجدة في ليبيريا
٩	٧٠-١٧	رابعا - الماس
١٠	٢٥-١٩	نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في ليبيريا
١١	٣١-٢٦	التطورات الرئيسية منذ رفع الجزاءات
١٣	٣٨-٣٢	التخليص الجمركي لمخزون الماس
١٤	٤١-٣٩	عدم التأكد من منشأ إحدى الشحنات
١٥	٤٥-٤٢	صادرات سلسلة المسؤوليات
١٦	٥٢-٤٦	تقييم مدى الالتزام
١٧	٥٤-٥٣	المسائل المتعلقة بالميزانية
١٨	٦١-٥٥	أنشطة التنقيب غير المرخص بها وأوجه القلق المتعلقة بالأمن
١٩	٧٠-٦٢	الاستنتاجات والتوصيات
٢١	١٠٤-٧١	خامسا - إدارة الغابات وقطاع الأخشاب
٢٢	٧٦-٧٣	سياسة الغابات وتخطيطها وأنظمتها
٢٣	٨٢-٧٧	التطورات المتصلة بالحراجة التجارية
٢٤	٨٤-٨٣	الحراجة المجتمعية والحقوق
٢٥	٨٨-٨٥	الحفظ والحماية البيئية
٢٥	٩٣-٨٩	الإنفاذ
٢٦	٩٨-٩٤	الإدارة المالية
٢٨	٩٩	حيازة الأرض

٢٨	١٠٤-١٠٠	استنتاج وتوصيات
٢٩	١٦٦-١٠٥	سادسا - الأسلحة والأمن
٢٩	١١٣-١٠٦	حركة الأسلحة
٣١	١٢٣-١١٤	الاستثناءات من حظر الأسلحة
٣٤	١٣٣-١٢٤	الأمن الإقليمي وأمن الحدود
٣٧	١٤٤-١٣٤	إصلاح قطاع الأمن
٣٩	١٥٣-١٤٥	إعادة إدماج المقاتلين السابقين
٤٢	١٦١-١٥٤	الجريمة وسيادة القانون
٤٤	١٦٦-١٦٢	استنتاج وتوصيات
٤٤	١٧٨-١٦٧	سابعا - حظر السفر وتجميد الأصول
٤٥	١٦٩-١٦٨	الحظر على السفر
٤٥	١٧٢-١٧٠	قانون تجميد الأصول
٤٦	١٧٨-١٧٣	أصول تشارلز تايلور المزعومة في نيجيريا

المرفقات

٤٨	الاجتماعات والمشاورات
٥٢	الثاني - نشرة صحفية عن رفع وقف تعدين الماس
٥٣	الثالث - قائمة سماسرة وتجار الماس المرخص لهم
٥٤	الرابع - نشرة صحفية عن شحنة الماس المصادرة في إسرائيل
٥٥	الخامس - قائمة معايير الإثبات المسبق للأهلية (اللائحة ١٠٣-٠٧)
٥٧	السادس - قائمة شركات قطع الأخشاب المسجلة لدى وزارة تجارة ليبريا
٥٩	السابع - رسالة موجهة من وزارة مالية ليبريا إلى اتحاد قاطعي الأخشاب الليبريين
٦٠	الثامن - قائمة جرد لموجودات تشارلز تايلور في نيجيريا
٦٦	التاسع - التقرير النيجيري الموجز عن التحقيقات في أصول تشارلز تايلور المزعومة

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن بقراره ١٧٣١ (٢٠٠٦) تمديد العمل بالتدابير المتعلقة بالأسلحة، المفروضة بموجب الفقرة ٢ من قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣) والمعدلة بموجب الفقرتين ١ و ٢ من قراره ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، وتمديد العمل بالتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) لمدة ١٢ شهرا آخر. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رفع المجلس الحظر الذي فرضه على استيراد الأخشاب من ليبيريا؛ وقضى القرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧) بإنهاء الحظر المفروض على استيراد الماس من ليبيريا.

٢ - وقد طلب مجلس الأمن، في قراره ١٧٦٠ (٢٠٠٧)، إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا للخبراء معنيا بليبيريا يتألف من ثلاثة أعضاء من أجل استقصاء تنفيذ تدابير الجزاءات ذات الصلة وتقديم تقرير عن ذلك، وهي: تدابير الحظر على توريد الأسلحة وعلى السفر وتدابير تجميد الأصول، المفروضة على أفراد وكيانات يُعتقد أنها تشكل تهديدا للسلام الإقليمي. وفوض المجلس الفريق أيضا أن يجري تقييما لمدى تنفيذ حكومة ليبيريا لقانون الإصلاح الحرجي ولامتثالها لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس.

٣ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، عين الأمين العام أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيريا (انظر S/2007/454). وتألف الفريق من راجيفا سينها (الهند)، وهو خبير مالي، وفون كيميدي (نيجيريا)، وهو خبير في شؤون الأمن، وواينت سميث (كندا)، وهي خبيرة في مجال الموارد الطبيعية. واضطر السيد سينها مع الأسف للاستقالة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وساعد فريق الخبراء أيضا نيكولا فلوركان (فرنسا)، وهو خبير استشاري في مجالي الأسلحة والأمن، ومنذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر، لوثر لورنز (ألمانيا)، وهو خبير استشاري مالي.

٤ - وهذه الوثيقة هي التقرير الرسمي لفريق الخبراء، يوجز فيه استنتاجاته وملاحظاته عن الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد وافت وزارة الخارجية الفريق بنسخة من رد الحكومة على تقرير الفريق السابق، ولكن نظرا لأن الرد ورد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يتح للفريق وقت كاف للنظر فيه.

ثانيا - منهجية التحقق ومعاييرها

٥ - استعان الفريق بمعايير الإثبات المستقرة من أجل دعم الاستنتاجات التي توصل إليها: أدلة في شكل مستندات موثقة على الوجه الأكمل، أو موثقة على الأقل من مصدرين موثوق بهما ويمكن التحقق من استقلاليتها. وقام أيضا بأعمال المراقبة المباشرة للأنشطة حيثما أمكن ذلك.

- ٦ - وعرضت عند الاقتضاء الادعاءات الموجهة ضد الدول والأفراد والمؤسسات على الجهات المعنية بالأمر حتى تتاح لها ممارسة حقها في الرد. وسعى من الفريق إلى تقديم الحقائق التي لا سبيل إلى إنكارها دون غيرها، فقد أغفل جميع المعلومات التي لم يتمكن من العثور على أدلة دامغة بشأنها.
- ٧ - وأجرى الفريق، تنفيذاً منه لولايته، عمليات تقييم في ليبيا وكوت ديفوار ونيجيريا، وكذلك في كندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.
- ٨ - ويعرب الفريق عن امتنانه للمساعدة التي قدمتها له حكومة ليبيا.
- ٩ - وتبادل الفريق المعلومات بشكل منتظم مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. ويعرب عن امتنانه للبعثة لدعمها القيم، ولا سيما في مجالات الأمن واللوجستيات والنقل.
- ١٠ - وتعاون الفريق أيضاً مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار الذي عُين عملاً بالقرار ١٧٦١ (٢٠٠٧). وتلقى مساعدة إضافية من المنظمات التي يرد ذكرها في المرفق الأول للتقرير الحالي.

ثالثاً - التطورات المستجدة في ليبيا

- ١١ - تتسم الحالة في ليبيا مهدوء نسبي. وفيما لا توجد أية تهديدات أمنية شديدة، لا تزال سيادة القانون تطرح مشكلاً. وزاد عدد عمليات السطو المسلح إلى حد كبير مما يهدد رفاه المواطنين الليبيين يومياً (انظر الفقرتين ١٥٤ و ١٥٥).
- ١٢ - وأحرز تقدم على مستوى إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المقرر وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الأمن الوطني وهيكله بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ١٣٤). وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أنهى ٦٤٥ مجندين في القوات المسلحة الليبية تدريبهم الأساسي ومن المتوقع أن يرتفع قوام هذه القوات ليلبلغ ١ ٦٠٠ جندي بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨، مع العلم أن قلة الضباط من الرتب العليا لا تزال تشكل تحدياً. ونشرت الشرطة الوطنية الليبية في المقاطعات ٣٠٠ ١ فرد من أفرادها البالغ عددهم ٣٥٠٠ فرد، وإن كان أداؤهم تعترضه باستمرار عوائق تتمثل في قلة وسائل النقل ومعدات الاتصالات، فضلاً عن المسائل المتصلة بالتغيب عن العمل وبالإدارة.
- ١٣ - ومدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولا يزال وجود البعثة يكتسي أهمية في خضم صراع حكومة ليبيا من أجل إعادة

بسط سلطتها وسيطرتها على أراضيها. ولا يزال إنفاذ القوانين فيما يتعلق بالموارد الطبيعية يشكل تحدياً أمام الحكومة. فهناك طائفة عريضة من الأنشطة غير القانونية، منها استخراج الماس والذهب دون ترخيص، وأنشطة قطع الأشجار على نطاق صغير، واستخراج المطاط من الأشجار، وصيد الأحياء البرية غير المشروع، وانتهاك الغابات (انظر الفقرتين ٥٥ و ٥٦ والفقرتين ٩٠ و ٩١). ويتلقى مأمورو الحراج في محمية سابو الوطنية تهديدات من قبل مستغلي المعادن في المحمية. ويلزم تنظيم دوريات مشتركة بين هيئة تنمية الحراجة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من أجل إتاحة بعض قدرات إنفاذ القوانين في المناطق الحرجية في ليبيريا ومما له أهمية في هذا المجال مشاركة وزارة الداخلية والسلطة القضائية وتعاونهما.

١٤ - ويشهد الوضع المالي للحكومة تحسناً مستمراً. وتواصل وزارة المالية العمل على وضع سياسة للإصلاح الضريبي، وستعرض مشروع تشريعات على الهيئة التشريعية في أوائل عام ٢٠٠٨. وتأمل ليبيريا أن تبلغ مرحلة البت في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في شباط/فبراير ٢٠٠٨، مما سيمثل خطوة هامة في سبيل تخفيف عبء الديون المتعدد الأطراف. غير أن هناك عموماً حاجة إلى بناء المزيد من القدرات في مجال الإدارة والتخطيط الماليين.

١٥ - وتتطلب الإدارة في بعض الوزارات والوكالات مزيداً من الاهتمام. ويلاحظ الفريق أن الوزراء كانوا في أحيان كثيرة خارج البلد خلال فترات اتخاذ قرارات هامة.

١٦ - وتعرض جهود الحكومة من أجل مكافحة الفساد عوائق نظراً إلى أن الهيئة التشريعية لم تعتمد بعد القانون المتعلق بمكافحة الفساد الذي لا يزال معروضاً أمام مجلس النواب. لكن الهيئة التشريعية صدّقت على الاتفاقية الأفريقية لمنع الفساد ومكافحته وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

رابعاً - الماس

١٧ - في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أنهى مجلس الأمن (بالقرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧)) الحظر الذي فرضه على واردات الماس من ليبيريا، الذي فُرض لأول مرة في عام ٢٠٠٣ (الفقرة ٦، القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)). وعقب رفع الجزاءات، تم قبول ليبيريا رسمياً في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقرر المجلس استعراض رفع الجزاءات بعد أن نظر في تقرير فريق الخبراء المعني بليبيريا، على النحو المطلوب في القرار ١٧٣١ (٢٠٠٦)، وإثر تقرير قدمه رئيس نظام عملية كيمبرلي على النحو الذي شجع عليه المجلس بالقرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧).

١٨ - وعمل الفريق بشكل وثيق مع وزارة الأراضي والمعادن والطاقة طوال فترة ولايته لتقييم مدى امتثال حكومة ليبيريا لنظام عملية كيمبرلي. وقَّيم الفريق أعمال المكتب الحكومي للماس، وزار أربعة من المكاتب الإقليمية للماس. وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، تمكَّن الفريق أيضا من القيام بجولة استطلاعية بالطائرة فوق مناطق المناجم.

نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في ليبيريا

١٩ - لكي تشارك البلدان في عملية كيمبرلي، يجب أن تلي عددا من المتطلبات الأساسية. وقد قُبِلت ليبيريا كمشاركة لأنها أوفت بالمعايير الأساسية، بما في ذلك تحقيق شهادة عملية كيمبرلي ووضع نظام للضوابط الداخلية يهدف إلى القضاء على وجود الماس الممول للصراعات في شحنت الماس. ويتوجب عليها الآن تنفيذ هذا النظام، وإيجاد إحصاءات تتعلق بالإنتاج والتصدير، وتبادل هذه الإحصاءات وتنفيذ معايير التعاون والشفافية.

٢٠ - ويتمثل الإطار القانوني لنظام عملية كيمبرلي في ليبيريا في قانون كيمبرلي لإصدار شهادات الماس لعام ٢٠٠٤، الذي يمنع هيئة التصدير من إصدار شهادات عملية كيمبرلي إلى أن يقدم المصدر دليلا قاطعا على أن الماس الخام المعد للتصدير قد استُخرج في الجمهورية أو تم استيراده وفقا للقانون، وأنه تم سحب الماس الممول للصراعات من الشحنة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المصدر أن يقدم بيانا بأن الماس الخام الذي يجري تصديره ليس من الماس الممول للصراعات. وامتثالا لشروط عملية كيمبرلي، ينص قانون العملية على أن يُصدر الماس إلى أحد المشاركين في خطة عملية كيمبرلي.

٢١ - ويقضي قانون عملية كيمبرلي في ليبيريا بإصدار تراخيص لجميع المناجم وعمال المناجم الحرفيين (الفئة جيم) ومشترى الماس (سواء كانوا سماسرة أم تجارا) على النحو الملائم. ويُطلب من عمال المناجم من الفئة جيم أن يأخذوا الماس إلى أقرب مكتب إقليمي للماس، يعتبر بمثابة المدخل الرئيسي للماس الذي يدخل نظام سلسلة المسؤوليات. ويجب أن يتحقق العاملون في المكاتب الإقليمية من أنه يوجد ترخيص لدى عامل المنجم، وأن يسجلوا خصائص الماس وأن يصدروا قسيمة توثيق. وتُقدم نسخ من القسيمة إلى عامل المنجم، في حين يحتفظ موظف المكتب الإقليمي بنسخة، ويرسل النسخ المتبقية إلى المكتب الحكومي للماس في مونروفيا. أما عمليات التعدين الكبرى (الفئة ألف) فتأخذ الماس مباشرة إلى المكتب الحكومي للماس.

٢٢ - ويستطيع عمال المناجم بيع الماس إلى السماسرة أو التجار المرخص لهم. ويُحوَّل السماسرة بيع الماس الخام إلى التجار المرخص لهم، الذين هم المصدرون الوحيدون المرخص لهم. وفي كل عملية تبادل، يجب على المشتريين والبائعين تسجيل إيصال بيع تُسجل فيه أرقام

تراخيص كل من البائع والمشتري وحجم وقيمة الصفقة. ويجب على التاجر أن يقدم هذه الوثائق بالإضافة إلى الماس إلى المكتب الحكومي للماس.

٢٣ - وتجري في مكتب الماس الحكومي عملية الفرز والتقييم وإصدار شهادات عملية كيمبرلي، شريطة أن تتوافر الوثائق المطلوبة للشحنة. كما يأخذ الموظفون صوراً رقمية لجميع الطرود. ثم يخزمن الشحنة في حاوية مقاومة للتلاعب. وتستخدم القيمة العليا من بين ثلاث قيم لتحديد العائد البالغ ٣ في المائة للحكومة. وما أن يدفع التاجر العائدات، يستطيع المكتب الحكومي للماس أن يصدر شهادة عملية كيمبرلي ويأذن بالتصدير. ويجب على الموظفين الحفاظ على قاعدة بيانات محوسبة وطنية، يدخلون فيها جميع التفاصيل من التراخيص والقسائم وإيصالات المبيعات.

٢٤ - بالإضافة إلى المثلثين الحكوميين، يحتاج المكتب إلى مقيمين مستقلين لتوفير جهات تقييم من طرف ثالث. وتولت تمويل هذا الموقف من الخارج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لشهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، ثم مددت التمويل لتغطية شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وقد مولت وكالة التنمية مقيماً خارجياً ثانياً أيضاً للأسبوعين الأولين من أيلول/سبتمبر خلال المرحلة الحرجة للصادرات الأولى. بالإضافة إلى ذلك، مولت الوكالة خبيراً استشارياً لمدة ثلاثة أشهر قبل بدء التصدير للمساعدة في إعداد نظام إصدار الشهادات لضمان الديمومة والامتثال على المدى الطويل. وقد غادر الخبير الاستشاري ليبيريا في ٧ أيلول/سبتمبر، بعد شحن أول شحنة الماس.

٢٥ - ويعمل موظف جمارك في وزارة الأراضي والمعادن والطاقة لتسهيل عملية التصدير. ورافق الموظف أول مصدّرين في الزيارات التي قاموا بها إلى وزارة المالية وإلى مطار روبرتس الدولي لضمان بداية سلسلة لعملية كيمبرلي.

التطورات الرئيسية منذ رفع الجزاءات

٢٦ - حصلت الحكومة على شهادات عملية كيمبرلي في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٧، وأعلنت إنهاء الوقف الاختياري لتعدين الماس في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (انظر المرفق الثاني)، وهو عيد استقلال البلد.

٢٧ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب المناجم في وزارة الأراضي والمعادن والطاقة ١٠٦ تراخيص من الفئة جيم ورخصتين من الفئة باء لتعدين الماس. كما أصدر ١٣ ترخيصاً للسماسة و ١٢ ترخيصاً للتجار (انظر المرفق الثالث)، مع أنه لم تُسجل إلا ٨ تراخيص للسماسة و ٩ تراخيص للتجار في قاعدة البيانات التابعة للمكتب الحكومي

للماس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. واستنادا إلى الوزارة، ربح قطاع الماس مبلغا قدره ١٠.٠٠٠ دولار، و ١٥ ٧٥٠ دولارا من تراخيص تعدين الماس من الفئتين باء وجيم، على التوالي، و ١٩ ٥٠٠ دولار من رسوم تراخيص السماسرة، و ٢٤٠.٠٠٠ دولار من رسوم تراخيص ١٠ تجار للماس في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٢٨ - وخلال فترة الشهرين التي تنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أصدر المكتب الحكومي للماس شهادات لتسع شحنات من الماس يبلغ مجموعها ١٤ ٦٣٢ قيراطا بلغت قيمتها قرابة ١,٨٤٨ مليون دولار. وبلغت عائدات الحكومة من هذه الشحنات ٥٥ ٤٤٨ دولارا. وكان من بين هذه الشحنات أربع شحنات إلى إسرائيل، وثلاث شحنات إلى بلجيكا وشحنتان إلى الإمارات العربية المتحدة.

٢٩ - وشملت هذه الشحنات خمسة طرود مجموعها ١٢ ١٠٠ قيراط بلغت قيمتها نحو ١,٥ مليون دولار من مخزون الماس، أي الماس المستخرج والمتبادل خارج نظام الضوابط الداخلية، وبالتالي فإنه يفتقر إلى وثائق سلسلة المسؤوليات المطلوبة (انظر الفقرات ٤٢-٤٥). أما الطرود الأربعة المتبقية التي يبلغ مجموعها ٢ ٥٣١ قيراطا من الماس تقريبا وتُقدر قيمتها بنحو ٣٤٦ ٨٢٥ دولارا، فقد تم تصديرها في إطار الضوابط الداخلية العادية المشار إليها أعلاه.

٣٠ - وحضرت حكومة ليبيريا اجتماع عملية كيمبرلي ما بين الدورات في حزيران/يونيه واجتماعا عاما خلال الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد كلاهما في بروكسل. وقدمت الحكومة كلمة في الجلسة العامة المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وعُقد اجتماع "أصدقاء ليبيريا" خلال إحدى الفترات المقررة لمناقشة التحديات التي تواجه التنفيذ والمجالات التي يستطيع فيها الشركاء الدوليون مواصلة تقديم الدعم إلى ليبيريا.

٣١ - وأصدر الوزير نشرة صحفية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر مفادها أن تاجرا كان قد صدر طردا من الماس إلى إسرائيل "بالتفاف على قوانين المعادن والتعدين في ليبيريا، وعلى متطلبات عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات" (انظر المرفق الرابع). وأبلغت الوزارة التاجر بأن يعيد الطرد إلى ليبيريا كي يتسنى لها التصرف بالطرد على النحو الصحيح وتنفيذ القانون بالكامل. وقد علمت وزارة الأراضي والمعادن والطاقة بهذه المسألة لأن التاجر عاد إلى ليبيريا ليصدر طردا ثانيا (حصل من أجله على شهادة عملية كيمبرلي في تشرين الأول/أكتوبر) وحاول أن يحصل على شهادة عملية كيمبرلي للشحنة الأولى غير المأذون بها.

التخليص الجمركي لمخزون الماس

٣٢ - يشكل الماس الذي لا توجد له الوثائق المطلوبة تحدياً لنظام الرقابة الداخلية في ليبيريا. ووفقاً لما ذكره المسؤولون في وزارة الأراضي والمعادن والطاقة، أثاروا مسألة وجود مخزونات من الماس لدى بعض المشاركين في اجتماع عملية كيمبرلي ما بين الدورات، الذي عُقد في حزيران/يونيه، وطلب منهم التصريح عن المخزونات وطلب العفو. إلا أن فرقة العمل الليبيرية المعنية بالماس ناقشت المسألة في مونروفيا في ٢٩ آب/أغسطس وحذرت الوزارة من إصدار شهادات عملية كيمبرلي لمخزونات الماس. ونظراً للطبيعة غير المسبوقة لهذه الحالة، لم تؤيد عملية كيمبرلي وأصحاب المصلحة الآخرون عموماً منح عفو.

٣٣ - وخلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، يبدو أن الوزارة لم تتخذ الخطوات اللازمة للإعداد لتصدير المخزونات. لذلك، عندما جلب أحد التجار أول طرد إلى المكتب الحكومي للماس في أوائل أيلول/سبتمبر، كانت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء مرتجل. فقد ثمن الموظفون قيمة الماس وأرسلوا صوراً رقمية من الماس إلى فريق خبراء الماس العامل التابع لعملية كيمبرلي للمساعدة في تحديد منشأ الماس. وبما أنه لم يثر أي قلق بشأن وجود ماس ممول للصراعات، أصدر المكتب أول شهادة من عملية كيمبرلي في ليبيريا لهذه الشحنة البالغة ٢ ٢٥٣ قيراطاً، بقيمة ٥٩٧ ٢٥٥ دولاراً، في ٥ أيلول/سبتمبر. وقد غادرت الشحنة البلد في اليوم نفسه إلى إسرائيل.

٣٤ - وقد حدا هذا الأمر إلى إجراء مزيد من المناقشات بين الوزارة ومختلف أصحاب المصلحة حول كيفية التعامل مع حالات أخرى من مخزونات الماس. ووافق المشاركون في مؤتمر هاتفي عُقد في ٦ أيلول/سبتمبر بين الوزارة، وعملية كيمبرلي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق الخبراء ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، على الثناء على الوزارة لقيامها بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة قبل إصدار أي شهادة، إلا أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات للتعامل مع صادرات المخزونات في المستقبل وتقييمها. وأشارت الوزارة إلى أن هذه المشكلة بسيطة نظراً لإصدار تراخيص لثلاثة تجار فقط في ٦ أيلول/سبتمبر. وأكدت أيضاً أن الشحنة كانت قد أرسلت إلى جهة مشاركة في عملية كيمبرلي، وأن المصدر كان قد وقّع على بيان يشهد بأن الماس من منشأ ليبيري.

٣٥ - وأعدت الوزارة اقتراحاً للتعامل مع المخزونات وأرسلته إلى عملية كيمبرلي في ١٧ أيلول/سبتمبر. كما عقدت اجتماعاً مع السماسرة والتجار لتطلب منهم التصريح عن مخزوناتهم، وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قدمت الوزارة تقييماً إلى عملية كيمبرلي بوجود ١٠ تجار ومخزون قدره ١٦ ٠٠٠ قيراط بقيمة ١,٨ مليون دولار. وقد توصلت إلى هذا التقدير

مضاعفة الكميات التي صرح عنها أربعة تجار، لم يتحقق المكتب ماديا إلا من شحنتين منهما.

٣٦ - وعقدت لجنة المشاركة في عملية كيمبرلي مؤتمرا هاتفيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر استعرضت خلاله اقتراح الوزارة. وخلصت اللجنة إلى أنها تحتاج إلى مزيد من المعلومات الدقيقة عن المخزون المقدّر من ليبريا، تشمل: (أ) حجم وقيمة المخزونات الفعلية، (ب) التأكيد على أنه تم التحقق من المخزونات ماديا من قبل مفتشي الحكومة، و (ج) معلومات عن الطريقة التي يكفل فيها المكتب الحكومي للماس أن شهادات عملية كيمبرلي لن تصدر إلا لكميات المخزونات التي صرح عنها سابقا.

٣٧ - وفي رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أوضحت الوزارة أن أربعة مصدّرين قد أعلنوا عن كمية ٣٧٤ ١٠ قيراطا تبلغ قيمتها حوالي ٨٨٤ ٢٣٧ ١ دولارا وتحققت منها. وبعد أن تم تبادل المعلومات، أبلغت لجنة المشاركة في عملية كيمبرلي الوزارة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أنها خلّصت جمركيا الصادرات المصرح بها، وتحققت من مخزونات ٣٧٤ ١٠ قيراطا، إلا أن هذه العملية يجب أن تُستكمل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتم تصدير جميع المخزونات قبل هذا الموعد النهائي.

٣٨ - ويلاحظ الفريق أن صادرات مخزون الماس لم تحتو على الماس من الشركات الكبيرة مع أنه كان يتوقع أن يكون لدى Italgems مخزونات للتصدير، استنادا إلى إجراءاتها المقترحة لتخزين الأحجار الكريمة التي عثر عليها أثناء التنقيب قبل رفع الجزاءات، كما ورد في تقارير الفريق السابقة (انظر S/2005/745، المرفق، الفقرة ٥٠ و S/2006/379، المرفق، الفقرة ٥٩).

عدم التأكد من منشأ إحدى الشحنات

٣٩ - وصل الطرد الثاني من مخزون الماس إلى المكتب الحكومي للماس في ١١ أيلول/سبتمبر، قبل وضع إجراءات المخزون. واحتوى هذا الطرد على كمية ٢٣٢ ٥ قيراطا بقيمة ٩٨٠ ٣٦٣ دولارا. وأخذ المكتب صوراً رقمية أرسلت إلى فريق خبراء الماس العامل التابع لعملية كيمبرلي. وأرسل الفريق العامل رسالة بالبريد الإلكتروني إلى المكتب في ١٢ أيلول/سبتمبر يقول فيها "إننا - فريق خبراء الماس العامل، بمساعدة خبراء المجلس العالمي للماس - لا يمكننا أن نستبعد إمكانية أن تكون هذه الشحنة ملوثة بالماس الممول للصراعات الذي مصدره كوت ديفوار". وطلب الفريق العامل المزيد من المعلومات عن الشحنة، بما في ذلك بيانات واضحة وبيانا أكثر تفصيلا عن الصفقة. وأرسل المكتب معلومات واضحة في ١٤ أيلول/سبتمبر، وتمت تعبئة الشحنة في حاوية مقاومة للعبث وأُعيدت إلى المصدّر إلى أن تتم تسوية وضع هذه الكمية وقضيتها بشكل عام.

٤٠ - وأثناء فحص إمكانية تهريب الماس الإيفواري إلى داخل ليبيريا، تبادل الفريق معلومات مع فريق الخبراء المعني بكموت ديفوار. وكانت الشركة المعنية الراغبة في تصدير الماس قد أرسلت شحنتين من غانا وتم توقيفهما مؤقتاً في دبي. وكان قد تم توقيف الشحنة الأولى في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ لأن السلطات خلصت إلى أن الماس لم يكن من منشأ غاني، وأوقفت الشحنة الثانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لأن السلطات أبدت شكوكاً مبدئية حول صحة شهادة عملية كيمبرلي الغانية (انظر S/2006/735، المرفق، الفقرة ١٦٣ و S/2006/964، المرفق، الفقرة ٤١، و S/2007/349، المرفق، الفقرتان ١٢١-١٢٢). وأبلغ الفريق موظفي المكتب الحكومي للماس هذه المعلومات خلال الأسبوع الذي يلي ٢٥ أيلول/سبتمبر.

٤١ - ولدى تلقي تصريح عام بالمخزونات من لجنة مشاركة عملية كيمبرلي، أصدر المكتب الحكومي للماس شهادة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وغادر المصدر إلى دبي على الفور عن طريق غانا. وطلب الفريق توضيحاً من رئيس عملية كيمبرلي فيما إذا كان يشارك اللجنة الشواغل باحتمال وجود ماس إيفواري قبل أن تتخذ قرارها، وفيما إذا كان الفريق العامل قد عدّل رأيه فيما يتعلق بهذا الطرد. ولم يحصل الفريق على رد قبل انتهاء كتابة التقرير الحالي.

صادرات سلسلة المسؤوليات

٤٢ - كما سبق أن أثير، أصدر المكتب الحكومي للماس أيضاً أربعاً من شهادات عملية كيمبرلي لطرود مرفق بها وثائق صحيحة لسلسلة المسؤوليات. وأصدر المكتب شهادة عملية كيمبرلي في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقد فحص فريق الخبراء وثائق سلسلة المسؤوليات بعد ظهر ذلك اليوم، ولاحظ وجود نقص في معلومات هامة. وفي حين أن الشحنة كان مرفقاً بها قسائم صرف لمناجم وإيصالات بيع، فإن تلك الإيصالات لم تكن تتضمن رقم ترخيص، سواء بالنسبة لسمسار أو بالنسبة لتاجر. ولم يكن اسم المشتري مسجلاً في قاعدة بيانات المكتب، كما أنه لم تكن هناك أوراق تربط بين هذا المشتري والتاجر الذي يقوم بتصدير الطرد. وعمليات البحث الإضافية التي قام بها الفريق وموظفو المكتب بينت أن مكتب المناجم لم يصدر ترخيصاً للسمسار لعام ٢٠٠٧.

٤٣ - واستناداً إلى هذه المعلومات، طلب المكتب الحكومي للماس من المسؤولين في مطار "روبرتس" الدولي منع تصدير الشحنة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر كانت الشهادة في حوزة الوزارة. وبعد إجراء المزيد من المناقشات مع التاجر والسمسار، قرر المكتب السماح للسمسار بالحصول على ترخيص وبالمضي قدماً في عملية التصدير. بمجرد صدور التراخيص.

٤٤ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، فحص الفريق الوثائق المتعلقة بالطرود الثلاثة الأخرى، وتبين أنها سليمة.

٤٥ - وزار الفريق ثلاثة مكاتب تشغيلية إقليمية للماس في "بومي هيلز" و "ولوفنا بريدج" و "ساكاتا"، وكذلك في "ويسوا" التي لم يتم بعد إنشاء مكتب فيها. وقد أصدرت المكاتب التشغيلية الثلاثة قسائم صرف خلال الشهر الماضي وكانت تلك الوثائق سليمة بصفة عامة. ولاحظ الفريق أن بعض قسائم الصرف قد أصدرت لعمال مناجم لديهم تراخيص بالتنقيب عن الذهب. وفي وقت لاحق، أبلغ المكتب الحكومي للماس الفريق بأن قاعدة البيانات لا تسمح لهم بإدخال صفقات لا يكون معها رقم ترخيص ساري المفعول للتنقيب عن الماس.

تقييم مدى الالتزام

٤٦ - إن تقييم الفريق هو أن حكومة ليبيريا تحقق، بصفة عامة، اشتراطات نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وكما يبدو، فإن المكتب الحكومي للماس يلتزم بالضوابط الداخلية، وذلك على الرغم من أن بعض الأخطاء الأساسية قد ارتكبت بالنسبة لصادرات سلسلة المسؤوليات الأولى، حسبما يرد وصفه أعلاه.

٤٧ - وبذلت وزارة الأراضي والمعادن والطاقة جهوداً جديرة بالثناء لإقامة اتصالات مع أمانة عملية كيمبرلي التابعة للجماعة الأوروبية والمشاركين من أجل حل المسائل المعلقة، مثل مشكلة رصيد الماس. كذلك فإن أعمالها كانت متسمة بالشفافية وتبادلت المعلومات طوعاً مع عملية كيمبرلي للحصول على مدخلات لإصدار قرارات صعبة.

٤٨ - غير أنه تبين أن قضية المخزون تشكل معضلة، وأن الشكوك التي أثّرت بشأن مصدر شحنة الرصيد الواحد تثير بعض نواحي القلق إزاء عملية صنع القرار وإزاء فعالية قدرة نظام عملية كيمبرلي على استبعاد الماس الممول للصراعات. وبالنظر إلى أنه قد جرى تحديد الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على صادرات الماس غير المصقول من كوت ديفوار وإلى مبادرة بروكسل المتعلقة بالماس المستورد من كوت ديفوار، التي اعتُمدت في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي المعقود في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، من الضروري توخي الحرص من جانب حكومة ليبيريا والمشاركين الآخرين في عملية كيمبرلي في الجهود التي يبذلونها لمنع تدفق الماس الممول للصراعات إلى تجارة الماس غير المشروعة. والشحن غير القانوني للماس إلى إسرائيل يبين مدى سهولة تحايل المصدرين على نظم المراقبة الداخلية.

٤٩ - وبعثة خبراء عملية كيمبرلي التي أوفدت في آذار/مارس ٢٠٠٧ حددت اشتراطات تلتزم بها ليبيريا قبل السماح لها بالانضمام إلى عملية كيمبرلي وبعده. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أبلغ رئيس عملية كيمبرلي أن حكومة ليبيريا سوف تحضر الاجتماع العام في تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن تنفيذ توصيات بعثة خبراء عملية كيمبرلي سيظل مستمرا.

٥٠ - ولا تزال هناك حاجة إلى تغيير موقعي حاويتين في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى هذا، فإن الحكومة قد استأجرت متزلا في "ويسوا" لأن ظروف الطرق قد حالت دون وضع تلك الحاوية. والمكتب الحكومي للماس يبحث إمكانية إقامة مكتب إقليمي للماس في مقاطعة "سينو".

٥١ - والحكومة تقوم بأنشطة هامة للاتصال من أجل زيادة الوعي بنظام كيمبرلي. ومع ذلك، فإنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بالنسبة لجعل عمال المناجم والسماسرة والتجار على علم بتفاصيل آلية الرقابة الداخلية. وقد قدم ممثلو ثلاثة اتحادات صناعية شكاوى إلى الفريق بشأن عدم وجود مشاركة من جانب من لهم علاقة مباشرة بالقطاع.

٥٢ - ويود الفريق أيضا أن يبرز عددا من المسائل الأخرى (انظر أدناه) التي يمكن أن تؤثر على مدى نزاهة نظام الضوابط الداخلية في ليبيريا وعلى قدرته بالنسبة لتنفيذ قانونه الخاص به بفعالية.

المسائل المتعلقة بالميزانية

٥٣ - الميزانية التي وُضعت لنظام عملية كيمبرلي في ليبيريا للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ حددت تكاليف التشغيل التقديرية بمبلغ ٦٠٥ ٠٠٠ دولار. وقد شملت مرتبات تزيد كثيرا عن مرتبات موظفي الحكومة، ولكنها لا تزال أقل كثيرا من الأجور التي يحصل عليها من يعملون في وظائف مماثلة في بلدان مجاورة. واستنادا إلى مناقشات أجريت مع موظفي وزارة الأراضي والمعادن والطاقة في أواخر أيلول/سبتمبر ومع الوزارة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، يبدو أن مصادر القلق بشأن الفروقات الداخلية بين أجور موظفي المكتب الحكومي للماس والمكتب الإقليمي للماس وسائر موظفي وزارة الأراضي والمعادن والطاقة قد أدت إلى مأزق بالنسبة للميزانية. وذكر الوزير أنه يجري بحث خيارات لحل هذه المشكلة بما يشمل تحويل المكتب الحكومي للماس إلى وكالة مستقلة.

٥٤ - وفي حين أن الفريق يقر بهذه المصاعب، فإنه يشعر بالقلق إزاء أثر هذا الوضع الذي لم يتم التوصل إلى حل بشأنه على الروح المعنوية للموظفين والتزامهم. وموظفو المكتب الحكومي للماس يعربون عن شعورهم بالإحباط بالنسبة لمرتباتهم. وفي مناسبتين (في أواخر

أيلول/سبتمبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر)، اجتمع الفريق مع موظفين إقليميين كانوا قد تجمعوا في منروفيا لمناقشة الوضع مع مسؤولي الوزارة. وعندما يجتمع هؤلاء الموظفون في منروفيا لا يكون أي شخص موجودا في المكاتب الإقليمية للماس لإصدار قسائم صرف لأصحاب المناجم.

أنشطة التنقيب غير المرخص بها وأوجه القلق المتعلقة بالأمن

٥٥ - كشفت الطلعات الجوية التي جرت فوق مناطق تعدين الماس الرئيسية يوم ٧ أيلول/سبتمبر عن مجموعة كبيرة من أنشطة التعدين. وكانت عمليات التعدين بالوسائل التقليدية الجارية في سينو (قرب شركة بوتاو لنخيل الزيت) تزيد عما كانت عليه قبل أشهر قليلة. وكانت هناك أيضا زيادة في الأنشطة في مواقع التعدين في مقاطعة نيمبا (شركة جنغل ووترز) وفي غربي ليبيريا (اتحادات التعدين الأمريكية وشركة "إتال جيمز"). ووجود أعداد كبيرة من عمال المناجم الذين يستخدمون الوسائل التقليدية وغير المرخص لهم في مناطق مختلفة، بما يشمل سينو وغربي ليبيريا، يمثل تحديات كبيرة لنظام الرقابة الداخلية الحكومي.

٥٦ - وعقدت وزارة الأراضي والمعادن والطاقة في ٦ أيلول/سبتمبر مؤتمرا صحفيا لبحث مسألة التعدين غير المشروع. وذكر نائب الوزير أن التعدين غير المشروع شائع وأن حكومة ليبيريا ليست قادرة على معالجة هذه المشكلة. وأكد نائب الوزير أن المهم أن يحصل عمال المناجم على تراخيص وألا يُسمح لعمال المناجم غير الحاصلين على تراخيص بإدخال الماس الذي ينتجونه من الدخول قانونا في نظام عملية كيمبرلي. غير أن الحكومة ألقت القبض على شخصين بسبب القيام بعمليات تنقيب عن الماس في تشرين الأول/أكتوبر. وقد تمكن الفريق من التأكد من أن القبض على الشخصين قد حدث في مقاطعة "غباربولو" ومقاطعة "سينو"، غير أنه لا تتوفر لديه تفاصيل مؤكدة أخرى.

٥٧ - ووفقا لتقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، قامت مجموعة من عمال المناجم غير القانونيين بتطويق مركز للشرطة في "غباربولو" ومهاجمته في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وكانت المجموعة تطالب بالإفراج عن أصناف استخدمت في عمليات تعدين غير قانونية وسبق أن صادرتها الشرطة خلال عملية بحث ومصادرة. وقد انسحبت الشرطة والموظف القضائي من المدينة وطلبوا اللجوء في معسكر اتحادات التعدين الأمريكية.

٥٨ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اجتمع الفريق وأفراد من قسم الشؤون المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع ممثلين لعمال المناجم زعموا أن شركة التعدين الأمريكية وشرطة ليبيريا الوطنية في "كومغبور" قامت بإجلائهم من مناطق التعدين التي يطالبون بها. وزعم

عمال المناجم أنهم قد تعرضوا للضرب وأن معداتهم قد صودرت من جانب شرطة ليبيريا الوطنية (انظر الفقرة ٥٧ أعلاه) وأنه قد أُلقي القبض عليهم. وذكر زعماء "كومغبور" أن حوالي ٧٠٠ شخص من أعضاء مجتمعهم قد تركوا منازلهم وممتلكاتهم كي يحضروا إلى منروفيا.

٥٩ - واجتمع الفريق أيضا، في ٥ أيلول/سبتمبر، مع اتحاد أصحاب وعمال مناجم الذهب والماس في ليبيريا، واتحاد جمعيات عمال المناجم في ليبيريا، واتحاد تجار وسماسرة الذهب والماس في ليبيريا. وقدمت هذه المنظمات عددا من الشكاوى التي شملت شكاوى تتعلق بفرض قيود على معدات المناجم التي يستخدمها عمال المناجم من الفئة "جيم" وبالوضع في "كومغبور" والحاجة إلى إشراك المزيد من عمال المناجم والسماسرة مباشرة في أنشطة (النوعية) التي تقوم بها عملية كيمبرلي.

٦٠ - وذكر عمال المناجم والسماسرة أنهم ليسوا مستعدين، بالضرورة، لإرسال الماس إلى مكاتب الماس الإقليمية والمخاطرة بأن تُسرق سلعهم وتعرض حياتهم للخطر. كما أعرب عدد قليل من الموظفين الإقليميين عن قلقهم بالنسبة لأمنهم في المكاتب. فقد كانت هناك حالات اقتحام لمكاتب من المكاتب الإقليمية للماس منذ إنشائها. وأشار مكتبان أيضا إلى أنهما يعانيان من مشكلات بالنسبة لأقفال الأبواب.

٦١ - ولا يزال التنقيب عن الماس مستمرا في كوت ديفوار المجاورة حسبما أكد فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (انظر الوثيقة S/2007/611، المرفق). وكان من الممكن أن يشكل هذا الوضع تهديدا للنظام الليبري الحديث العهد.

استنتاجات وتوصيات

٦٢ - حققت حكومة ليبيريا تقدما كبيرا خلال فترة الأشهر الستة الأولى من مشاركتها في عملية كيمبرلي. ويجب أن تواصل الحكومة العمل بدأب لضمان أن تُنفذ ضوابطها الداخلية تنفيذا شاملا وفعالا. فضلا عن ذلك، فإن الحكومة بحاجة إلى ضمان تحقيق التوازن السليم بين تقديم الخدمات إلى عملائها، من ناحية، وتنفيذ القانون والضوابط الداخلية من ناحية أخرى.

٦٣ - وفي حين أنه لم يتأكد حدوث حالة تهريب للماس إلى ليبيريا، فإنه ينبغي أن تظل حكومة ليبيريا متيقظة إزاء عدم مرور ماس كوت ديفوار عن طريق حدودها المشهية والدخول في تجارتها المشروعة. وهناك حاجة إلى زيادة الحساسية تجاه التحولات المحتملة في التدفقات التجارية.

٦٤ - وبالنظر إلى أنه قد تم تخصيص الكثير من الوقت والمال والجهد لتعيين وتدريب مختلف الموظفين، فإن الفريق يبحث حكومة ليبيريا على أن تعمل من أجل حل مسألة الميزانية بأسرع ما يمكن. ووزارة الأراضي والمعادن والطاقة بحاجة أيضا إلى التأكد من اتخاذها للخطوات اللازمة للتأكد من تعيين مئتمن مستقل بديل قبل أن تنتهي في أواخر كانون الأول/ديسمبر فترة عمل المئتمن الحالي الذي تمول وظيفته حاليا وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٦٥ - وبالنظر إلى وجود عدد كبير من عمال المناجم غير المرخص لهم، فإنه قد تكون هناك أعداد كبيرة من قطع الماس التي لا تنطبق عليها شروط إصدار قسائم صرف لها. ومشاركة الحكومة في فريق العمل المعني بإنتاج الماس الغريني بالوسائل التقليدية التابع لعملية كيمبرلي تمثل خطوة أولى مهمة في سبيل وضع استراتيجية لمعالجة هذه المشكلة. ووزارة الأراضي والمعادن والطاقة بحاجة أيضا إلى أن تحل مسألة الكيفية التي يمكن بها التعامل مع الماس الذي يتم العثور عليه في المطالبات المتعلقة بالتنقيب عن الذهب. ويجب أيضا أن تبحث الوزارة الخيارات الممكنة، بما في ذلك الحصول على ترخيص واحد من الفئة "جيم" للاستخراج العام للمعادن.

٦٦ - ويجب أن تتأكد الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من أن المكاتب الإقليمية للماس ستكون في المستقبل القريب موجودة وفي حالة تشغيلية. وينبغي أن تواصل الحكومة أيضا إشراك أصحاب مصلحة مختلفين داخل ليبيريا كي يفهموا القواعد ويشاركوا في العملية. وينبغي أن تكون هذه الجهود شاملة للتعليم والتوعية وأن تضطلع بها وزارات ووكالات أخرى، مع مشاركة القطاع العام وقطاع التعدين.

٦٧ - ووفقا لتوصية بعثة الخبراء التابعة لعملية كيمبرلي، فإن الفريق يشجع ليبيريا بقوة على أن تدعو فريقا تابعا لعملية كيمبرلي للقيام بزيارة لإجراء استعراض خلال سنة واحدة من المشاركة الكاملة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات وتنفيذ تلك الخطوة.

٦٨ - والفريق يبحث مجتمع عملية كيمبرلي على النظر في احتياجات ليبيريا بالنسبة لمسائل من بينها بناء القدرات، والمعدات، والتدريب، والتنسيق الإقليمي من أجل دعم تنفيذ عملية كيمبرلي في ليبيريا. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج ليبيريا إلى وضع قائمة بمجالات التمويل ذات الأولوية، نظرا لأنها وافقت على ذلك في اجتماع "أصدقاء ليبيريا" الذي عُقد في بروكسل.

٦٩ - والفريق يبحث عملية كيمبرلي على تنفيذ أية توصيات معلقة من بعثة الخبراء التابعة لها التي أوفدت في آذار/مارس ٢٠٠٧، بما يشمل إجراء تحليل لأرقام الإنتاج الإقليمي والصادرات.

٧٠ - وكي تحقق ليبريا تقدماً في التنفيذ، سيتطلب الأمر وجود قيادة قوية وملكية من جانب الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، وخاصة وزارة الأراضي والمعادن والطاقة، فضلاً عن إدارة مستمرة وفعالة للموارد البشرية والمالية والمادية. ويجب أن تتأكد حكومة ليبريا من أن لديها الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ ضوابطها الداخلية الخاصة بها والمحافظة على النجاح والتقدم اللذين حققتهما بصعوبة.

خامساً - إدارة الغابات وقطاع الأخشاب

٧١ - سمح مجلس الأمن بأن ينقضي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أجل الجزاءات الخاصة بالأخشاب. وتم التأكيد على رفع هذه الجزاءات حالما اعتمدت ليبريا قانون إصلاح الغابات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد بدأ سريان القانون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، محدداً الإطار القانوني لإدارة الغابات في ليبريا الذي يتضمن أهدافاً مجتمعية واقتصادية وحفظية. وينص قرار مجلس الأمن ١٧٦٠ (٢٠٠٧) على وجوب أن تواصل ليبريا التقدم الذي أحرزته في قطاع الأخشاب مع التطبيق والإنفاذ الفعالين لهذا القانون، بما في ذلك تسوية حقوق الأراضي والحيازة.

٧٢ - ولا بد من أن يشمل أي تقييم لتطبيق هذا القانون وإنفاذه بوجه عام دراسة المقتضيات الرئيسية. وقد أجرى الفريق تقييماً للتقدم المحرز بشأن المهام المتصلة بأربعة ميادين هامة، هي: السياسة والتخطيط العامين في مجال الغابات، وعمليات الحراجة التجارية، والحراجة المجتمعية، وحفظ الغابات (انظر الجدول ١). كما نظر الفريق في حالة إنفاذ القوانين. ويستطيع الفريق عموماً الإبلاغ بأن الحكومة تواصل التقدم نحو تنفيذ تشريع إصلاح الغابات. بيد أن هناك عدداً من التحديات التي لا تزال تعوق التقدم، وهي تحديات نوقشت بمزيد من التفصيل في نهاية هذا الفرع.

الجدول ١

موجز للمقتضيات الرئيسية لقانون إصلاح الغابات

الميادين العامة	المقتضيات القانونية	الحالة
السياسة والتخطيط	استراتيجية إدارة الغابات	وضعت اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وحُرِّبَت في تشرين الأول/أكتوبر في المجتمعات المحلية وفي تشرين الثاني/نوفمبر في منروفيا

المبادئ العامة	المقتضيات القانونية	الحالة
	اللجنة الاستشارية لإدارة الغابات	أنشئت في تموز/يوليه. وتجتمع دورياً
الحراجة التجارية	الإثبات المسبق للأهلية	طلبات يتولى الفريق التقني تجهيزها
	إعداد قوائم الجرد، ووثائق التبرير وعرض عقود بيع الأخشاب	توشك ستة قوائم منها على الانتهاء
	نظام سلسلة المسؤوليات الذي يمثل للمعايير الدولية	انتهت المفاوضات مع مجموعة "SGS". ولم توقع جميع الأطراف الملزمة بالتوقيع على العقد
الحراجة المجتمعية	قانون الحراجة المجتمعية: ستضع هيئة تنمية الحراجة قانون الحراجة وتقدمه إلى السلطة التشريعية في غضون عام واحد	لم يجر التقيد بالجدول الزمني، لكن العمل جارٍ. وستقدم الخطة إلى السلطة التشريعية في أوائل عام ٢٠٠٨
الحفظ	قانون الحياة البرية: تلزم هيئة التنمية الحرجية بتقديم مشروع قانون إلى السلطة التشريعية في غضون عام واحد	لم يجر التقيد بالجدول الزمني، لكن العمل جارٍ. وسيصبح المشروع جاهزاً في عام ٢٠٠٨
	الأنظمة المتعلقة بالصيد والتجارة بالحياة البرية	لم يبدأ العمل
	شبكة المناطق المحمية:	العمل جارٍ. وقد صيغت المبادئ. وأعطيت الأولوية لثلاث مناطق محمية محتملة
	شرط وضع ٣٠ في المائة من الغابات المتبقية في مناطق محمية	

سياسة الغابات وتخطيطها وأنظمتها

٧٣ - يلزم قانون إصلاح الغابات هيئة تنمية الحراجة بأن تضطلع بعددٍ من المهام المحددة، بما فيها وضع سياسة للغابات، واستراتيجية وطنية لإدارة الغابات، وما يلزم من أنظمة للمساعدة في تطبيق القانون، وإقامة نظام سلسلة المسؤوليات على حركة الأخشاب ومنتجات الأخشاب.

٧٤ - ومن المفترض أن تصنف استراتيجية إدارة الغابات جميع الأراضي الحرجية حسب الوضع القانوني والاستخدام المحتمل المناسب. وقد أعدت هيئة تنمية الحراجة مشروع استراتيجية وقامت بتجريبه في مواقع رئيسية في ليبيريا. غير أن بعض المنظمات غير الحكومية أبدت تحفظات مفادها أن الوضع القانوني للأراضي غير محدد، ولا سيما فيما يتصل بالحقوق المتعارف عليها لدى المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات. وتعزم إدارة هيئة تنمية الحراجة وضع هذه الاستراتيجية قبل انعقاد مجلس الإدارة في كانون الأول/ديسمبر.

٧٥ - ووضعت هيئة تنمية الحراجة، بالتعاون مع شركائها، ١٠ أنظمة أساسية. واتخذت هذه الأنظمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ شكل مشروع. ووافق مجلس إدارة الهيئة على هذه الأنظمة، التي ووقع مدير الإدارة على بدء إنفاذها في ١١ أيلول/سبتمبر. ولدى الهيئة قائمة تشمل ١٩ نظاماً آخر من الأنظمة التي لا تزال في حاجة إلى تطوير.

٧٦ - وأنشئت لجنة استشارية لإدارة الغابات وفق ما يقتضيه قانون إصلاح الغابات. ودور اللجنة هو تقديم مدخلات إلى هيئة تنمية الحراجة بشأن السياسة العامة للغابات والمسائل الاستراتيجية. وقد أخذت هذه اللجنة تجتمع أسبوعياً منذ شهر تموز/يوليه. وهيئة تنمية الحراجة واللجنة هما في سبيلهما إلى معالجة مسائل الاتصالات في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ضماناً لزيادة فعالية اللجنة.

التطورات المتصلة بالحراجة التجارية

٧٧ - ينص قانون إصلاح الغابات على عدد من الشروط المتعلقة بإعداد العقود اللازمة لعمليات الحراجة التجارية وطرح مناقصاتها ومنحها. ومع أن هيئة تنمية الحراجة أحرزت تقدماً نحو استكمال شروط كثيرة، فإن هذه الشروط لا تزال غير مستكملة إلى حد كبير. ولم تكن أنشطة قطع الأخشاب الوحيدة في ليبيريا لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ سوى عمليات نشر رأسي غير قانونية موثقة في تقارير الفريق السابقة، وهي عمليات لم تدقق عموماً من حيث الموقع ومعايير التنفيذ (انظر A/2006/379، المرفق، الفقرة ٢٤).

٧٨ - وتعمل هيئة تنمية الحراجة حالياً على أداء مهام متفاوتة، تشمل عقود مبيعات الأخشاب. ومع أن الهيئة كانت تعترم منح ١٠ عقود قصيرة الأجل لمبيعات الأخشاب، فقد خفضت القائمة الأولية إلى ٦ عقود بسبب حالات التأخير. وأصبح الآن التاريخ المحدد لعملية طرح المناقصة لأولى عقود بيع الأخشاب في بداية عام ٢٠٠٨. كما تجري الهيئة الدراسات اللازمة لإعداد وثائق مناقصة لثلاثة عقود لإدارة الغابات ستمنح في مرحلة لاحقة في عام ٢٠٠٨.

٧٩ - وتفاوضت هيئة تنمية الحراجة مع شركاء بشأن عقد لإدارة نظام سلسلة المسؤوليات. وقد بدأت المفاوضات المتعلقة بالنسبة المئوية للرسوم التي ستحصلها مجموعة SGS في تموز/يوليه واستمرت حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وهو التاريخ الذي وقعت فيه مجموعة SGS وهيئة تنمية الحراجة على العقد. بيد أن وزارتي المالية والعدالة لم توقعا عليه بعد.

٨٠ - وأنشأت هيئة تنمية الحراجة، حسبما يقتضيه القانون، فريقاً لاستعراض طلبات الحصول على الإثبات المسبق الأهلية المقدمة من شركات قطع الأشجار. وعقدت الهيئة حلقة عمل للأطراف المهتمة في أيلول/سبتمبر وباشرت قبول الطلبات في تشرين الأول/أكتوبر. ويجري الفريق في الوقت الحاضر تقييماً لهذه الطلبات. ويقضي النظام الأساسي بشأن الإثبات المسبق للأهلية (١٠٣-٠٧) أن تلي الطلبات المقدمة عدداً من الشروط الأساسية للإثبات المسبق للأهلية ومن بينها، أنها شركة مسجلة للقيام بأعمال تجارية في ليبيريا، وتتمتع بسمعة حسنة في تسديدها ضرائب الشركات والضمان الاجتماعي، وفي تسديدها رسوم الحراجة، ولا تمنعها الحكومة من التعاقد في إطار لجنة المشتريات والامتيازات العامة (انظر المرفق الخامس).

٨١ - ووفقاً لقائمة قدمتها وزارة التجارة إلى الفريق، سجلت إلى الآن ٨٢ شركة اعترافها المشاركة في أنشطة الحراجة أو قطع الأشجار لتصبح بذلك مخولة بتقديم طلب للحصول على الإثبات المسبق للأهلية (انظر المرفق السادس). وتشمل القائمة شركات حددتها لجنة استعراض امتيازات استغلال الغابات بأنها شركات متأخرة في تسديد الضرائب. (انظر S/2005/745، المرفق، الفقرتان ٧٢ و ٧٣).

٨٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، وجهت رابطة قاطعي الأخشاب الليبيريين رسائل إلى كل من مدير إدارة هيئة تنمية الحراجة ووزارة المالية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أجاب نائب وزير المالية على رسالة الرابطة بالموافقة على الطلب بأن تعفي عملية الإثبات المسبق للأهلية من شرط تسوية الضرائب (انظر المرفق السابع). وكتب معاون الوزير أن "شركات قطع الأشجار تقدم تسوياتها الضريبية مع وثائق المناقصة أثناء عملية تقديم العروض" ولكنه قال إنه لا يمكن اتخاذ أي قرار في الوقت الحاضر لشطب الضرائب.

الحراجة المجتمعية والحقوق

٨٣ - يقضي قانون إصلاح الغابات بأن تضع هيئة تنمية الحراجة نظاماً يمنح المجتمعات المحلية حقوق المستعمل والإدارة، ويحيل إليها سلطة استعمال الغابات، ويبيّن قدرتها من أجل إدارة مستدامة للغابات. كما يقضي القانون بأن تضع هذه المجتمعات نظاماً لاعتماد إجراء منصف وشفاف لتوزيع رسوم الغابات على المجتمعات المحلية. ومع أن هيئة تنمية الحراجة لم تضع بعد النظام الأول، فقد أصبح النظام الثاني نافذاً الآن.

٨٤ - ويقضي القانون أيضاً بأن تقدم هيئة تنمية الحراجة إلى السلطة الوطنية التشريعية، في غضون عام واحد من تاريخ نفاذه، قانوناً شاملاً ناظماً لحقوق المجتمعات المحلية بشأن أراضي

الغابات. بيد أن الهيئة لم تتقيد بهذا الموعد النهائي. وتم تشكيل فريق عامل للحراثة المجتمعية بهدف تقديم مشروع قانون إلى السلطة التشريعية في أوائل عام ٢٠٠٨.

الحفظ والحماية البيئية

٨٥ - يقضي قانون إصلاح الغابات بأن تضطلع هيئة تنمية الحراثة بعدد من المهام المتصلة بالحفظ. وإحدى المقتضيات الرئيسية هي أن تنشئ الهيئة شبكةً لمناطق الغابات المحمية وممرات للحفظ بمساحة ٥, ١ مليون هكتار تعادل ٣٠ في المائة من مساحة الغابات الموجودة في ليبيريا. كما يقتضي القانون أن تقدم الهيئة قانوناً لحفظ الحياة البرية وحمايتها إلى السلطة التشريعية في غضون عام واحد من تاريخ نفاذ قانون إصلاح الغابات.

٨٦ - ولا تزال شبكة المناطق المحمية تتألف من حديقة محمية وطنية واحدة (سابو) ومحمية طبيعية محددة بدقة (نيمبا) تمثلان ٤ في المائة من منطقة الغابات. وقد عقدت حلقة عمل في آب/أغسطس للموافقة على شبكة مقترحة للمناطق المحمية كما حددت في قانون إصلاح الغابات. وحددت حلقة العمل ثلاث مناطق لها أولوية الحماية. وتجري مشاورات بشأن المنطقة الأولى الواقعة في مقاطعة غراند كاب ماونت.

٨٧ - ولم تلتزم هيئة تنمية الحراثة بالموعد النهائي لتقديم قانون الحياة البرية، ولم تشرع في العمل على أنظمة إدارة الحياة البرية المحددة للتحكم في الصيد والتجارة في الحياة البرية. ولا تتناول أي الأنظمة الأساسية العشرة الأولى عملية الحفظ ولا العناصر البيئية.

٨٨ - وثمة مشاكل خطيرة قائمة في إنفاذ القوانين في قطاع الحفظ (انظر أدناه).

الإنفاذ

٨٩ - ينص أحد الشروط الأولية لرفع الجزاءات على أن تبسط حكومة ليبيريا سلطاتها الكاملة وسيطرتها على مناطق إنتاج الأخشاب (القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، الفقرة ١١). ولهذا الغرض، نظمت هيئة تنمية الحراثة دوريات مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٩٠ - وخلال شهر أيلول/سبتمبر، تأثرت هذه الدوريات بموسم الأمطار، مع أنها وجدت أيضاً أن ذلك يؤثر على حجم الأنشطة المنفذة على أرض الواقع. ووجدت الدوريات أدلة على نشر الأخشاب في جميع القطاعات. إذ وجدت دورية واحدة أن هناك قطعاً غير قانوني للأشجار وتعد على غابة غريبو الوطنية الواقعة في مقاطعتي غراند جدي وريفري غي. وفي رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، طلب مدير

إدارة هيئة تنمية الحراجة تنظيم مرحلة ثانية من الدورات المشتركة ووافقت البعثة على المشاركة.

٩١ - ومع أن عمال المناجم الذهب غير النظاميين قد انتقلوا من محمية حديقة سابو الوطنية في عام ٢٠٠٥، فقد عاد إليها الكثير منهم. وبالإضافة إلى التعدين، فإن عمال المناجم أولئك يزاولون الصيد. وتعرض حرس من موظفي حديقة سابو الوطنية لهجوم في مناسبتين على الأقل خلال عام ٢٠٠٧. وتعرض حرس في دورية، عند مخيم أفغانستان، لعيارات نارية أطلقتها مجموعة من عمال المناجم والصيادين غير النظاميين ليل ٢٨ أيار/مايو. ويزعم أن الكثير من هؤلاء الصيادين وعمال المناجم هم مقاتلون سابقون يعملون تحت إمرة ابن أحد كبار أعيان مقاطعة سينوي. ويفيد أحد تقارير الدورية المشتركة بين هيئة تنمية الحراجة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وقوع حادثة مستقلة في ٣٠ آب/أغسطس عندما تعرض سبعة موظفين من موظفي الحديقة بينما كانوا في دورية تجوب حديقة سابو الوطنية (نيو زويدرو). ووقعت مواجهة بين حرس الحدائق وعمال المناجم غير الشرعيين ممن كان في حوزتهم معدات تعدين وسيوف وبندقية وحيدة السبطانة. وعندما طلب الحرس إلى عمال المناجم مغادرة الحديقة، شنوا هجوماً عليهم فتعرض اثنان من الحرس لإصابات. وقد بلغت المسألة إلى السلطات المحلية.

٩٢ - وحتى في حال استطاعة مكاتب هيئة تنمية الحراجة أن تكون فعالة في القيام بعمليات احتجاج، فإن النظام القضائي على ما يبدو لا يدعم هذه الإجراءات. ويزعم موظفو الهيئة أن مختلف المحاكم أفرجت عما لا يقل عن ٤٠ شخصاً محتجزين منذ أيار/مايو ٢٠٠٦ في حديقة سابو الوطنية، وذلك في غضون أسبوع من الاحتجاز. وهذا الوضع يثبط من معنويات الموظفين كما يسمح بالاستخدام غير المضبوط للغابات. وقد وجه مدير إدارة هيئة تنمية الحراجة أيضاً رسالة إلى وزير الداخلية يطب إليه التدخل العاجل لوضع حد للأنشطة غير القانونية التي تحدث في غابة غريبو الوطنية. وتطرح الحالة الراهنة شكوكاً جدية في قدرة هيئة تنمية الحراجة وبقية مؤسسات النظام التنفيذي والقضائي الليبري على الاضطلاع بأنشطة الرصد والإنفاذ الفعالة عندما يبدأ موسم قطع الأخشاب.

٩٣ - وقد أورد تقرير الفريق الأخير وصفاً لحادثة تتعلق بتصدير غير قانوني لحاوية من الأخشاب غادرت ميناء فريبورت بمروفا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ (انظر S/2007/340، المرفق، الفقرات ٣٠-٣٤). ولم تُعد الحاوية ومحتوياتها إلى ليبيريا. وقد اشتكت هيئة تنمية الحراجة بأن وزارة العدل لم تصدر أي حكم على الإطلاق ضد سيس أبدولاي (المصدر) عندما أبلغتها هيئة تنمية الحراجة بالقضية المسجلة.

الإدارة المالية

٩٤ - طلب الفريق التقرير المالي المراجع للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقدم إليه تقرير غير مراجع. ويتمثل المصدر الرئيسي لعائدات هيئة تنمية الحراجة، وفقا لهذا التقرير، في الإعانات المقدمة من حكومة ليبيريا. وكان من المقرر وفقا للميزانية أن تنفق الهيئة ٢,٦٤ مليون دولار؛ وبلغ إنفاقها في نهاية العام ٢٠٠٧ ٤٢٥ ٥٣٠ دولارا. وقدم الشركاء الدوليون إلى الهيئة مساعدة مباشرة قدرها ٣٩٤ ٥٥٩ دولارا، علاوة على دعم إضافي غير مباشر، من قبيل المساعدة التقنية والدعم الميداني، والتدريب. وستقدم حكومة الولايات المتحدة مبلغ ١,٤٦ مليون دولار بغية تنمية نظام سلسلة المسؤوليات وتوفير الدعم له.

٩٥ - وكانت الهيئة طلبت مبدئيا ميزانية قدرها ٤,١ مليون دولار، لتنفيذ عملياتها في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، لكن الحكومة لم تخصص لها سوى ٢,٧٧ مليون دولار. وتؤثر هذه الميزانية التي أعيدت صياغتها على عمل الهيئة. بيد أن الهيئة لم تخفض مرتبات موظفيها المدرجة في الميزانية، بالرغم من انخفاض ميزانيتها، واحتفظت بعدد من الموظفين أكبر من العدد الموصى به، من خلال عملية التسريح التي أجريت في عام ٢٠٠٧، والتي ورد وصفها في التقرير السابق للفريق (S/2007/340، المرفق، الفقرة ٣٩). ولذلك لا مفر من التضحية ببعض العمليات التي تنفذها الهيئة من أجل الالتزام بالميزانية. ولحسن الطالع، قام بعض الشركاء بتقديم المساعدة من أجل تغطية جزء من نفقات العمل الميداني الضروري.

٩٦ - وتشير التقارير الشهرية لهذه السنة المالية إلى ارتفاع مستويات الإنفاق على السفر في الداخل وإلى الخارج، بالإضافة إلى الترفيه. ويشير تقرير السنة المالية السابقة إلى أن نفقات السفر تجاوزت الميزانية المخصصة للسفر بنسبة ١٤٨ في المائة. ويشير التقرير المالي لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إلى أنه تم تجاوز ميزانية السفر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بالفعل بنسبة وصلت إلى ٢٨٠ في المائة. ويشمل هذا التجاوز في الإنفاق نفقات فعلية قدرها ٢٦ ٠٥١ دولارا على السفر الداخلي (مقابل ميزانية قدرها ٣٢٨ ١٠ دولارا)، و ١٧ ٨٩٤ دولارا على السفر إلى الخارج (مقابل ميزانية قدرها ٦٢٢ ٥ دولارا). وعلاوة على ذلك، دُفعت مقدما نسبة تبلغ ٣٢ في المائة من نفقات السفر الفعلية، البالغة ٤٤ ٠٠٠ دولار تقريبا، بدون تسوية المبلغ المدفوع من خلال الفواتير، مما يتعارض مع الإجراءات المحاسبية الداخلية الجديدة للهيئة، التي اشتركت في إعدادها الهيئة، وبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، ومبادرة الغابات الليبرية.

٩٧ - وأشار التقرير المالي للسنة المالية ٢٠٠٧، إلى حدوث مشاكل في تقييم الأصول والخصوم. وقد فقدت سجلات كثيرة مما يستدعي إعادة تقييم عدد كبير من البنود. ويشير

التقرير المالي إلى أن دراستين مستقلتين أجرتهما المفوضية الأوروبية فشلتا في تحديد الموجودات. وتقترح إدارة الحسابات الآن إعداد كشف للميزانية يوضح موجودات الهيئة وخصومها وأسهمها.

٩٨ - وبالرغم من أن الهيئة لا تمنح رخصا لنشر الأخشاب، فقد كانت تصدر أذونات بنقل الأخشاب المقطوعة بمسار الشقا بواقع ٠,٦ من الدولار. وأصدرت الهيئة أيضا ٤٥٨ إذنا لإنتاج الفحم النباتي، خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتم الحصول على مبلغ مجموعه ٥١٣ ٠٠٠ دولار، تم إيداعه في حساب وزارة المالية بالمصرف المركزي لليبيريا.

حيازة الأرض

٩٩ - تبذل جهود لإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بحيازة الأرض، في سياق شؤون الحراجة، وعلى أسس أخرى أوسع. وعملت لجنة الإدارة على إعداد خارطة طريق. فقد قامت ٧ أفرقة عاملة بإعداد تقارير عرضت في حلقة عمل في أيار/مايو ٢٠٠٧. وأكملت دراسة أجراها أحد استشاريي البنك الدولي. وأجريت دراسات أخرى حول الحراجة وحيازة الأراضي وعلى وجه الخصوص بشأن الحراجة كجزء من العمل المتعلق بالمعلومات الأساسية الذي يجري تنفيذه من أجل إعداد قانون بشأن حقوق المجتمعات المحلية المتعلقة بالغابات.

استنتاج وتوصيات

١٠٠ - بالرغم من أن هيئة تنمية الحراجة تواصل السير في الاتجاه الصحيح، فإن إحراز التقدم بطيء في بعض الأحيان. وتظل عمليات التخطيط وإدارة الموارد مثار تحديات كبيرة. فانعدام التخطيط وضعف القدرة اللوجيستية وشح التمويل، تؤثر كلها في قدرة الهيئة فيما يتعلق بتصميم وتطبيق برامج لتنفيذ العناصر المختلفة التي تتشكل منها مسؤوليات الهيئة وفقا لولايتها.

١٠١ - ويجب على الهيئة أن تحتهد في التخطيط والإعداد لمهامها. فلديها مهام كثيرة وهامة يجب أن تضطلع بها، إن كان لموارد ليبيريا الحرجية أن تدار بصورة مستدامة، من أجل منفعة سكان ليبيريا في العقود القادمة. ولن يكون من السهل تحقيق التوازن بين التوقعات القريبة الأجل للأنشطة الاقتصادية وبين الأهداف الإنمائية ذات المرامي الأطول أجلا في مجال تنمية البيئة.

١٠٢ - كما يجب أن تكفل الهيئة اتسام ممارساتها في مجال الإدارة المالية بروح المسؤولية وأن تستفيد إلى الحد الأقصى من مواردها القائمة. فالفريق يوصي مثلاً باستعراض إجراءات نفقات السفر كتدبير تحوطي ضد إساءة الاستعمال.

١٠٣ - ويجب أن تكفل الهيئة استيفاءها لمقتضيات إعداد وصياغة القوانين التي تنظم حقوق المجتمعات المحلية، فيما يختص بالأراضي الحرجية والمحافظة على الحياة البرية وحمايتها.

١٠٤ - ويجب أن تتأكد الهيئة من أنها تنفذ قانون إصلاح الغابات وأنظمتها خلال هذه المرحلة الهامة من العودة إلى قطع الأخشاب التجاري. لقد أنفقت الحكومة مبالغ طائلة في عملية الإصلاح لكنها لا ينبغي أن تضحى بالأهداف الطويلة الأجل من أجل المكاسب القصيرة الأجل.

سادسا - الأسلحة والأمن

١٠٥ - منع مجلس الأمن، في الفقرة ٢ من قراره ١٥٢١ (٢٠٠٣)، بيع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع إلى ليبيريا، ومنع أيضا تزويدها بالتدريب والمساعدة التقنية. وعدل المجلس هذه الجزاءات عقب ذلك، بموجب الفقرات ١-٤ من قراره ١٦٨٣ (٢٠٠٦) والفقرة ١ (ب) من قراره ١٧٣١ (٢٠٠٦). وتشمل شروط المجلس لإنهاء تدابير الجزاءات المتعلقة بالأسلحة، الواردة في الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، إحراز تقدم في المحافظة على الاستقرار في المنطقة، وإكمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل بنجاح، وإحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن، وبسط سلطة القانون على نحو مستدام داخل إقليم ليبيريا.

حركة الأسلحة

١٠٦ - لم يعثر الفريق على أي دليل يشير إلى حدوث عمليات نقل غير مأذون بها لكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر أو ما يتصل بها من مواد، أو إلى توفير تدريب عسكري غير موافق عليه لليبيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حظر الأمر التنفيذي رقم ٦ حيازة الأفراد للأسلحة النارية، باستثناء البنادق ذات الماسورة المفردة التي تستخدم في الصيد، والتي يتعين تسجيلها لدى السلطات. وبالرغم من اتخاذ بعض المقاطعات تدابير أولية، لم يبدأ التسجيل بصورة رسمية، نظرا إلى إثارة مسائل بشأن قانون عام ١٩٥٦ المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية باعتبار أن له الغلبة على الأمر التنفيذي (الذي ينتهي أجله بعد عام واحد).

ويجري الآن استعراض مشروع قانون جديد للأسلحة النارية من أجل إيجاد حل لهذه الحالة، وتبذل جهود بغية تحقيق اتساق مشروع القانون مع تشريعات البلدان المجاورة.

١٠٨ - وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، تم اعتقال اللواء تشارلس جولو، أحد القادة السابقين للوحدة الخاصة لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس صمويل دو، وجورج كوكو، الرئيس السابق للجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، ووجهت إليهما تهمة الخيانة العظمى لما يزعم من محاولتهما قلقلة نظام الحكم. وجاء اعتقالهما عقب إيداع السلطات الإيفوارية لمتهم ثالث، هو العقيد أندرو دوربور، في الحبس، حيث يدعى أنه حاول شراء ٢٠٠ بندقية كلاشينكوف و ٣٠٠٠ زي عسكري، في توليلو وغويغلو، بكوت ديفوار، في فترة كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧. وتمت إعادة العقيد دوربور إلى ليبيريا في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على رحلة خاصة للخطوط الجوية الإيفوارية. وبدأت المحاكمة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في محكمة الدائرة ألف بليبريا.

١٠٩ - وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧، داهمت الشرطة الوطنية الليبرية منزلاً في غبارنغا بمحافظة بونغ، للاشتباه في أنه يحتوي على أسلحة وذخائر جلبت من محافظة نيمبا. واتهم في ذلك شخص من طائفة ماندينغو العرقية، وهو في واقع الأمر رجل أعمال يعمل في مجال إعادة تدوير خرقة المعادن. ولم تعثر الشرطة في المنزل على شيء سوى مظاريف طلاقات فارغة صدئة وبعض الخرقة. واكتسب هذا الحدث أهمية خاصة لأن الشائعات التي أحاطت به أدت إلى زيادة التوترات في غبارنغا، وشرع السكان من الأصول العرقية الأخرى في إلقاء الحجارة على منزل المتهم، بالإضافة إلى إلقاءها على مسجد البلدة، وقوبل ذلك العمل بمقاومة من جانب أفراد طائفة الماندينغو. واضطرت وحدة الشرطة النيجيرية المشكلة، وشرطة الأمم المتحدة، والشرطة الوطنية الليبرية إلى التدخل من أجل السيطرة على الاضطرابات. وربطت الصحافة بين هذا الحدث والحالة المشار إليها أعلاه، مما أدى إلى زيادة تضارب الأقوال واشتداد التوترات.

١١٠ - وواصلت الشرطة الوطنية الليبرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعض المنظمات غير الحكومية، كمنظمة مكافحة الألغام الأرضية، العمل على تحديد أماكن الأسلحة والذخائر كجزء من الأنشطة التي يضطلع بها كل طرف منها. ويتمثل الإجراء عقب ذلك في أن تضع الشرطة الوطنية الليبرية علامات على المناطق التي يعثر فيها على الأسلحة أو الذخائر غير المنفجرة، ويتم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بمواقعها. وتحمل بعثة الأمم المتحدة مسؤولية جمع كافة الأسلحة والذخائر وتدميرها بشكل دوري.

١١١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت البعثة قد دمرت ٣١ ٠٥٩ قطعة أسلحة، بما في ذلك ٨٤٨ قطعة دمرت بعد اكتمال البرنامج الرسمي لترع السلاح والتسريح. وكانت آخر مجموعة من الأسلحة التي جمعت غير قابلة للاستخدام؛ حيث كانت ٩٤ قطعة من أصل ١٣١ قطعة أسلحة دمرتها البعثة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (أي نسبة ٧٢ في المائة) غير قابلة للاستعمال.

١١٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كانت البعثة قد دمرت ١٠٨ ٤٩٧ طلقة و ١ ٦٤٧ قطعة من القذائف غير المنفجرة. غير أن قدرة البعثة على التخلص من الذخائر غير المنفجرة محدودة في الوقت الراهن، مما يؤدي إلى التأخر في تدمير الأشياء الخطرة. وقد أطلعت السلطات المحلية في كولاهاون الفريق على ٤ مقذوفات غير منفجرة من طراز RBG، ملقاة على الأرض بالقرب من مركز للشرطة الوطنية الليبرية. وأعلنت هذه السلطات أنها كانت قد اتصلت بالبعثة، وأن أخصائيا في مجال تدمير الذخائر غير المنفجرة قام بمعاينة المكان ووضع عليه علامة، في هيئة علامة حمراء، من أجل تدمير هذه المقذوفات في المستقبل. وأفادت السلطات المحلية أن الذخائر غير المنفجرة ظلت في ذلك المكان أكثر من شهر. وتلقى الفريق عدة إفادات شفوية أخرى بشأن التأخر في تدمير الذخائر غير المنفجرة لفترات قد تصل إلى ٦ أشهر.

١١٣ - وتظل الذخائر والمقذوفات غير المنفجرة تشكل خطرا على المدنيين الذين قد لا يدركون المخاطر المرتبطة بهذه الأشياء. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، فقدت امرأة شابة في السابعة عشرة من عمرها، في مدينة سومبولوي، في مقاطعة لوفوا، ساقها بعد أن استخدمت مقذوفا غير منفجر من طراز RBG-7 لتحريك النار التي تطفو عليها.

الاستثناءات من حظر الأسلحة

١١٤ - تتضمن القرارات ١٥٢١ (٢٠٠٣)، و ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، و ١٧٣١ (٢٠٠٦) أحكاما تتعلق بالدول الأعضاء والأطراف الأخرى التي تطلب استثناءات من حظر الأسلحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أصدرت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، تسعة استثناءات من حظر الأسلحة.

١١٥ - وتأذن الاستثناءات الصادرة حتى الآن لليبيريا، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بتوفير المعدات العسكرية لأغراض التدريب أو الاستخدام من قبل المسؤولين الذين يتم التدقيق في مؤهلاتهم وتدريبهم في القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الأمن الخاص. وعلاوة على ذلك، أذن مجلس الأمن،

في الفقرة ١ من قراره ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، يجوز بقاء الأسلحة التي نقلت في الأصل إلى ليبيا لأغراض تدريب أفراد دائرة الأمن الخاص، في عهدة الدائرة بغرض استخدامها في عملياتها.

١١٦ - وفي القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦) طلب مجلس الأمن إلى البعثة كذلك أن تجري عمليات تفتيش دورية على الأسلحة والذخائر التي تنقل إلى قوات الأمن الليبرية، وأن تقوم، بالاشتراك مع فريق الخبراء، برصد تنفيذ تدابير حظر الأسلحة. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كان فريق تفتيش الأسلحة النارية التابع للبعثة قد قدم خمسة تقارير تستند إلى تفتيش مخازن الأسلحة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الأمن الخاص، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

١١٧ - وتوصل الفريق، عقب إجراء التحقيقات الأولية، واستنادا إلى عمليات التفتيش التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة وتقارير الفريق السابقة، إلى أن كميات الأعتدة العسكرية الموجودة في ليبيا تكون في بعض الحالات أقل من الكميات الموافق عليها من قبل اللجنة. ولكي يستوضح الفريق هذه الحالة، وجه رسائل إلى نيجيريا والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يطلب فيها معلومات مستكملة بشأن حالة عمليات التسليم. وحتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كان الفريق قد تلقى ردين كتابيين من الصين والمملكة المتحدة. والتقى الفريق أيضا بمستشار للأمن الوطني من ليبيا، وفريق تفتيش الأسلحة النارية التابع للبعثة، وسفارة الولايات المتحدة في منروfia، بغية مناقشة هذه المسألة. واستنادا إلى المعلومات التي تلقاها الفريق حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يتضمن الجدول ٢ موجزا لحالة كل واحد من الاستثناءات.

الجدول ٢

حالة نقل الأسلحة الموافق عليها من قبل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بالنسبة إلى ليبيا

الدولة/الطرف مقدم الطلب	تاريخ الموافقة	الغرض من الموافقة	حالة التسليم	الجهة التي توجد الأسلحة في عهدها في ليبيا
بعثة الأمم المتحدة في ليبيا	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	تدريب أفراد الشرطة الوطنية الليبرية بواسطة البعثة	استكمل	بعثة الأمم المتحدة في ليبيا
الولايات المتحدة	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥	تدريب أفراد القوات المسلحة الليبرية من قبل الولايات المتحدة	اكتمل جزئيا	حكومة الولايات المتحدة
الولايات المتحدة	٩ آذار/مارس ٢٠٠٦	تدريب أفراد دائرة الأمن الخاص من قبل الولايات المتحدة	اكتمل جزئيا	وحدة الأمن الخاصة، وفقا للإذن الصادر بموجب القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦)

الدولة/الطرف مقدم الطلب	تاريخ الموافقة	الغرض من الموافقة	حالة التسليم	الجهة التي توجد الأسلحة في عهدها في ليبيريا
المملكة المتحدة	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦	تدريب الشرطة الوطنية الليبيرية من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	استكمل	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
المملكة المتحدة	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	تدريب أفراد القوات المسلحة الليبيرية من قبل الولايات المتحدة	استكمل	حكومة الولايات المتحدة
نيجيريا	٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	الاستخدام بواسطة الشرطة الوطنية الليبيرية	استكمل	الشرطة الوطنية الليبيرية
الولايات المتحدة	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	تدريب أفراد القوات المسلحة الليبيرية من قبل الولايات المتحدة	اكتمل جزئياً	حكومة الولايات المتحدة
الصين وليبيريا	١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧	الاستخدام بواسطة دائرة الأمن الخاص	يبدأ في أواخر ٢٠٠٧	لا ينطبق
الولايات المتحدة وليبيريا	٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧	نقل الأسلحة من دائرة الأمن الخاص بغرض استخدامها بواسطة الشرطة الوطنية الليبيرية	استكمل	الشرطة الوطنية الليبيرية

١١٨ - وتلقى الفريق معلومات عن أعداد وأنواع الأسلحة والذخائر الموجودة حالياً في ليبيريا، في حيازة الجهات المستلمة المأذون لها. وقد استخدم جزء من الذخائر، بطبيعة الحال، أثناء عمليات التدريب. وتم التأكد من وجود جميع الأسلحة عدا ثلاثة استثناءات مُنحت للولايات المتحدة.

١١٩ - أبلغت سفارة الولايات المتحدة الفريق بأن الفرق المتعلق باثنين من الاستثناءات الخاصة بالقوات المسلحة الليبيرية يعود إلى أن شحنات الأسلحة المخصصة لتدريب القوات المسلحة الليبيرية لا تزال جارية، وقدمت السفارة قائمة بالمعدات المستلمة حتى تاريخه. وقام كيسمان، وهو متعاقد تابع لحكومة الولايات المتحدة يعمل مستشاراً وموجهاً لوحدات الأمن الخاص، بإبلاغ الفريق بأن الاختلاف بين عدد الأسلحة المأذون بها أصلاً من أجل تدريب أفراد وحدات الأمن الخاص وبين عدد الأسلحة الموجودة حالياً في مخازن الأسلحة التابعة لدائرة الأمن الخاص يعود إلى سببين هما: أنه تم تسليم جزء فقط من الكميات المأذون بها إلى سفارة الولايات المتحدة، وأن بعض الأسلحة تم الاحتفاظ بها عقب ذلك من أجل استخدامها من قبل مستشاري التدريب.

١٢٠ - وتلقى الفريق أيضاً قائمة بالأسلحة التي منحتها مدينة أنتويرب لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من أجل تدريب أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية، والتي توجد الآن في مخازن أكاديمية

تدريب الشرطة تحت حراسة وحدة الشرطة المشكلة الأردنية. وقد تم تدمير ما تبقى من هذه الأسلحة أو إبداعها في مخازن قاعدة البعثة في منروفيا.

١٢١ - وقد ثبتت صعوبة الحصول على وثائق ومعلومات معينة بشأن الأعداد الفعلية للأسلحة والذخائر المسلمة، وتواريخ التسليم، وموانئ الدخول. ولم تشترط القرارات ذات الصلة على الدول والأطراف الحائزة على الاستثناءات تقديم هذه المعلومات إلى اللجنة. وتؤدي هذه الحالة إلى صعوبة رصد عمليات نقل الأسلحة المأذون بها. ولم يرد إلى علم الفريق أي شيء يتعلق بإجراء عمليات تفتيش على الشحنات عند وصولها إلى ميناء الدخول. ويبدو أن الحكومة وبعثة الأمم المتحدة قد تلقتا معلومات بشأن وصول شحنات جديدة، كما أن البعثة توفر الحراسة التي تصاحب المعدات المستوردة من نقطة الدخول إلى جهة المقصد النهائي.

١٢٢ - وتتضمن تقارير التفتيش، التي أعدها فريق تفتيش الأسلحة النارية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، معلومات تفصيلية من قبيل الأرقام المتسلسلة لجميع الأسلحة المودعة في مخازن الأسلحة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية. ويقوم الفريق بمضاهاة سجلات الأسلحة التي يُوقَّع على خروجها مع أسماء المسؤولين الليبريين المأذون لهم بالتعامل في الأسلحة النارية. وبينما فُصلت موجودات الأسلحة والذخائر في التقارير، فإن مسألة وجود أعتدة أخرى موافق عليها في مخازن الأسلحة، من قبيل معدات مكافحة الشغب، جرت الإشارة إليها بدون إيراد أرقام تفصيلية.

١٢٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، قدّمت بعثة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الليبرية آلة خاصة من أجل حفر علامات الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الأمن الخاص على الأسلحة، وفقا لأحكام القرارين ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٦٨٣ (٢٠٠٦). وتم حفر الأحرف الأولى لأسماء هاتين الهيئتين على الأجزاء الثابتة في قطع الأسلحة التابعة لكل هيئة منهما.

الأمن الإقليمي وأمن الحدود

١٢٤ - لم تكن هناك أخطار هامة إقليمية أو عبر الحدود لأمن ليبيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتمتع الحكومة الليبرية بعلاقات ودية مع جميع البلدان المجاورة الثلاث. وتقوم السلطات الليبرية و/أو بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بانتظام بتسيير دوريات مشتركة على الحدود مع نظرائها في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون.

١٢٥ - والتحركات المسجلة للسكان عبر الحدود متوازنة وتتضمن في الأساس التجارة البسيطة. وطبقا للبيانات المقدمة من العنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا،

فإن ٩٨٢ ١٥ شخصا دخلوا ليبريا عن طريق العبور المراقب للحدود البرية، بينما غادر البلاد ٢٩٥ ١٦ شخصا خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ولكن، خارج نقاط الحدود المراقبة هذه تظل حدود ليبريا حدودا يسهل خرقها. ففي مقاطعة لوفوا، مثلا، بينما يراقب مكتب الهجرة والجنسية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا التحركات في نقاط التفتيش الحدودية الست للمركبات وفي ١١ نقطة عبور أخرى، فإن الأفراد يمكن أن يعبروا الحدود سيرا على الأقدام أو باستخدام الدراجات النارية أو الزوارق عبر واحدة من نقاط العبور غير المراقبة الـ ١٦ المعروفة الأخرى. والمراقبة الشاملة للحدود هي أمر صعب في موسم الأمطار على وجه الخصوص.

١٢٦ - ومنذ توقيع اتفاق سلام أوغادوغو بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، ظلت الحالة على الحدود الإيفوارية هادئة ومستقرة. وزار الفريق بلدة زويدرو الحدودية بمقاطعة غراند جيديه بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد أكد موظفو البعثة والسلطات الليبرية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة على التأثير الإيجابي لعملية السلام الإيفوارية على الأمن في ليبريا. وظلت مستويات الجريمة متدنية، مع وقوع عدد قليل من حالات السطو المسلح التي تم الإبلاغ عنها، وشملت أسلحة نصلية بدلا من الأسلحة النارية. والحالات النادرة التي استخدمت فيها الأسلحة النارية تتعلق بالصيد.

١٢٧ - ولم يعثر الفريق على أي تقارير مدعمة بالأسانيد عن تحركات عبر الحدود لمحاربين سابقين أو لمواد عسكرية على الحدود الإيفوارية. ويبدو أن الخوف من مواطنين ليبريين يعبرون الحدود لتسليم أسلحتهم مقابل استحقاقات البرنامج الإيفواري لزرع الأسلحة هو أمر مبالغ فيه. وحتى تاريخه، فإن الدفعات النقدية في سياق نزع السلاح في كوت ديفوار قدمت إلى ٩٨١ عضوا بالمليشيات الموالية للحكومة من بين قائمة تضم ٢ ٠٠٠ من الأفراد المستحقين في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٢٨ - وعلى الرغم من أن السلام الشامل في كوت ديفوار هو خبر إيجابي بالنسبة لليبريا، فإن عدم حدوث تقدم في نزع أسلحة قوات الثوار الإيفوارية السابقة والمليشيا الإيفوارية المؤيدة للحكومة هو أمر مقلق لأن معدات الحرب ستظل متاحة بسهولة في ذلك البلد لأي شخص يرغب في إفساد عمليات السلام الإيفوارية أو الليبرية. وحتى تاريخه، فإن المراسم التي تمت في غويغلو (تموز/يوليه ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٧) وبواكيه (تموز/يوليه ٢٠٠٧)، أدت إلى تسليم ٤١٧ ٢ قطعة سلاح، معظمها من نماذج قديمة.

١٢٩ - وزار الفريق بلدي فوينجاما وكولاهون بمقاطعة لوفوا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لتقييم الوضع على الحدود الغينية. وقد تحسنت الحالة الأمنية

في هذه المقاطعة بدرجة كبيرة منذ التقرير الأخير. وساعد تعيين شخص أصله من قبيلة الماندينغو كمفوض للمنطقة بمحافظة كوادرو غبوني بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ على تخفيف التوترات بين الماندينغيين وبين الأصول العرقية الأخرى وعلى بسط سلطة الدولة في منطقة غير مستقرة تقليدياً. كما أن الإنتاج المرضي من الأرز، وزيادة نشر الشرطة الوطنية الليبرية، وعودة الهدوء إلى غينيا، هي عوامل ساهمت أيضاً في استقرار الأمن.

١٣٠ - وتظل مقاطعة لوبا عرضة لخطر حالات سطو مسلح متفرقة تركبها مجموعة صغيرة من المخربين السابقين المشتبه فيهم، والذين ينتهزون فرصة سهولة اختراق الحدود بحثاً عن ملاذ آمن في غينيا. وآخر هذه الحوادث شملت محاولة سرقة دراجة نارية تعود إلى ساماريتانس بيرس، وهي منظمة غير حكومية دولية، بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، على طريق زورزور - فوينجاما. وشرع اللصان في الهروب بالدراجة النارية إلى غينيا بعد إطلاقهم النار على أحد المدنيين عندما حاول التدخل لمنعهم من الهرب فأردوه قتيلاً. وقد قامت السلطات الغينية فيما بعد باسترجاع الدراجة النارية.

١٣١ - ولم يعثر الفريق على أدلة على حدوث تحركات ذات أهمية للمقاتلين الليبريين السابقين عبر الحدود إلى غينيا منذ تلك التحركات التي تم الإبلاغ عنها خلال الاضطرابات المدنية التي حدثت في البلاد في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧ (انظر الوثيقة S/2007/340، المرفق، الفقرات ١٤٦-١٥١). ولكن الاستقرار في غينيا يظل هشاً. وتواجه الانتخابات التشريعية البالغة الأهمية، والتي كان مقرراً لها في الأصل أن تتم في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تأخيرات، كما أن التوقعات بخلافة الرئيس لانسانا كونتيه غير واضحة. وقد أدت أعمال الشغب خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير إلى تدمير الهياكل الأساسية الإدارية للدولة في معظم المحافظات، وقيدت بالتالي من تأثير سيادة القانون.

١٣٢ - ولم تقع حوادث أمنية هامة على الحدود مع سيراليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك خلال فترة الانتخابات الرئاسية التي تمت في تلك البلاد في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وتقوم القوات المسلحة في سيراليون، مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والسلطات الليبرية بتسيير دوريات مشتركة على الحدود ويتبادلون المعلومات بانتظام. وأفاد الموظفون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الذين يراقبون الوضع على الحدود مع مقاطعة فوبا أثناء الانتخابات بأن الوضع هادئ. والانتقال السياسي الناجح الأخير في سيراليون يزيد من النظرة الإيجابية التي تسود في المنطقة.

١٣٣ - وبينما تشعر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والسلطات الليبرية عموماً بالرضا من مقدرتهما على تسيير الدوريات ومراقبة التحركات على الحدود البرية، فإن عدم وجود

قدرات لديهم لتسيير دوريات على الماء يعني أن الساحل يظل غير مراقب إلى حد كبير. وبالرغم من الدوريات الجوية العشوائية التي تقوم بها البعثة، لا يمكن سوى فعل القليل لمنع السرقات التي تحدث في البحر أو لتوقيف القوارب التي تدخل المياه الليبرية أو تغادرها بطريقة غير مشروعة. والسرقة المزعومة لسفينة الشحن "توهوما ريفر" التي تملكها بلغاريا بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ خارج منروفيا هي مثال على هذه التحديات (انظر S/2007/340، المرفق، الفقرة ١٥٣). وتوجد السفينة الآن تحت حراسة السلطات الغانية في ميناء تيمبا بأكرا، في انتظار نتائج تحقيق بشأن دعاوى الجهات المتنافسة على ملكيتها.

إصلاح قطاع الأمن

١٣٤ - يجري في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وضع استراتيجية الأمن الوطني، التي قامت بصياغتها جزئيا لجنة الحوكمة ووزارة الدفاع الوطني، في صيغتها النهائية وذلك بدعم فني من البعثة. ومن المأمول أن يقوم مجلس الأمن الوطني باعتماد الوثيقة بنهاية عام ٢٠٠٧. ويجري أيضا وضع مشروع قانون مرافق لهذه الاستراتيجية. وستشكل الاستراتيجية الأساس لهيكل أمني جديد وستتناول المسائل الهيكلية مثل الولايات المتداخلة الخاصة للوكالات الأمنية القائمة حاليا، وذلك عن طريق تخفيض عدد الوكالات إلى عدد معقول وقابل للاستدامة بدرجة أكثر.

١٣٥ - زاد معدل تدريب القوات المسلحة الليبرية منذ التقرير السابق للفريق. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أكمل ٦٤٥ من المجندين تدريبهم الأساسي وحُولوا إلى ثكنات إدوارد بينيا كيسي العسكري، حيث ألحقوا بوحدات دائمة ويخضعون لتدريب متقدم. ومن المتوقع أن تنمو القوة إلى ١ ١٠٠ جندي بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨، وإلى ١ ٦٠٠ جندي بحلول أيار/مايو ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تحدث أول دوريات مشتركة بين القوات المسلحة الليبرية والبعثة في منروفيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولن تتسلم حكومة ليريا السيطرة على القوات المسلحة الليبرية إلا بعد إكمال البرنامج التدريبي بأكمله، ومن المتوقع حدوث ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على أقرب تقدير.

١٣٦ - إن تسريح القوات المسلحة الليبرية السابقة يعني أنه لن يكون هناك ضباط يتمتعون بخبرات في مستوى ضباط السرايا لقيادة سرايا المشاة. وقد توصلت حكومتا الولايات المتحدة وليبريا إلى حل للفترة الانتقالية حتى يصبح الضباط الليبريون الصغار جاهزون لقيادة السرايا. وستقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتوفير القادة للسرايا الثلاث الأولى بالقوات المسلحة الليبرية.

١٣٧ - ويستند فرز المجندين بالقوات المسلحة الليبرية وفحص سجلاتهم الشخصية على فحص اللياقة البدنية والفحوصات الطبية واختبار المعلومات الأساسية وحيازة دبلوم المدرسة العليا وامتحان الكفاءة في الإمام بالقراءة والكتابة بغرب أفريقيا. وتُنشر أسماء المجندين في الجرائد بغرض إتاحة فرصة للسكان للإبلاغ عن أي من دواعي القلق بشأنهم. ومن المقرر أن تقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية والبعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بتزويد القوة الموجودة بالتدريب على القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والحوكمة ومنع الإيذاء الجنسي.

١٣٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان أقل من ٥ في المائة من القوة يتشكل من جنود القوات المسلحة الليبرية السابقة. ويتشكل ٣,٦ في المائة من القوة فقط من النساء، وهذا الرقم بعيد عن الهدف الذي حدده الرئيس جونسون سيرليف، وهو نسبة ٢٠ في المائة. والجهل والإدراك السليبي بين النساء للقوات المسلحة الليبرية القديمة يفسران تلك المصاعب. ولا تشكل أي مجموعة عرقية أكثر من ١٥ في المائة من القوة.

١٣٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان قوام الشرطة الوطنية الليبرية ٣ ٥٠٠ فرد من بينهم ١ ٣٠٠ ضابط تم نشرهم إلى المقاطعات. ومن المقرر أن يبدأ التدريب الأساسي لأول ١٠٠ مرشح لوحدة الاستجابة للطوارئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتقتضي الخطة التدريبية توفير ٥٠٠ من موظفي وحدة الاستجابة للطوارئ المدربين والمجهزين بالكامل بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

١٤٠ - وما زال انعدام معدات الاتصالات والنقل يحد من القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الليبرية. وفي زويدرو بمقاطعة جراند جيديه، كانت السيارة الوحيدة المتاحة لضباط الشرطة الوطنية الليبرية، وعددهم ٨٤ ضابطاً، متعطلة عن العمل خلال زيارة الفريق. ويعتمد ضباط الشرطة الوطنية الليبرية في كثير من الأحيان على مركبات قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة للوصول إلى مسرح الجريمة. وأصبح الغياب عن العمل داخل الشرطة الوطنية الليبرية مشكلة متنامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤١ - وخضعت إدارة الشرطة الوطنية الليبرية للانتقاد المتزايد عقب الصدمات العنيفة بين شرطة الميناء البحري الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وحدثت هذه الحادثة خلال زيارة قام بها المفتش العام للشرطة، العقيد بياتريس مونه سيبه، إلى ميناء منروفيا الحر للتحقيق في تقارير بشأن سرقات الوقود. وقد أنشأت الرئيسة مجلساً للتحقيق وُضع للتقصي بشأن هذه المسألة. وقررت في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وضع العقيد سيبه في

فترة اختبارية مدتها ثلاثة أشهر وتوقيف مساعد مدير شرطة الميناء البحري الليبرية لمدة شهر من دون مرتب.

١٤٢ - إن الزيادة في السرقات المسلحة الموصوفة في الفقرتين ١٥٤-١٥٥ أدناه زادت من حدة النقاش العام عما إذا كانت قوات الأمن الليبرية تحتاج لأن تكون مسلحة بطريقة أفضل لكي تتمكن من الرد على تلك الأخطار. ويدعم أصحاب المصلحة الليبريون والدوليون في العموم السياسة الحالية المتمثلة في البناء التدريجي لقدرات وحدات معينة من الأمن الليبري بغرض السماح للضباط المدربين والمفحوصة سجلاتهم باستخدام الأسلحة النارية.

١٤٣ - إن قرارات مجلس الأمن الحالية تصرح فقط لأعضاء القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية وخدمات الأمن الخاصة المدربين والمفحوصة سجلاتهم باستخدام الأسلحة. ويحق لاثنتين وستين من الضباط المدربين من وحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية استخدام الأسلحة النارية طبقاً لسياسة استخدام القوة لعام ٢٠٠٥ ولسياسة مراقبة الأسلحة لعام ٢٠٠٦ اللذين أُعدَّتا بطريقة مشتركة من قِبَل الشرطة الوطنية الليبرية والبعثة. ويُصرح لحوالي ١٢٠ من بين ٤٩٤ من الضباط المدربين التابعين لخدمات الأمن الخاصة باستخدام الأسلحة النارية، وقد حصلوا على التدريبات المتصلة بذلك. وقد أُبلغ الفريق بأن أسلحة خدمات الأمن الخاصة اشتركت في خمسة من حالات إطلاق النار غير المقصود خلال الأشهر الستة الماضية. وتحفظ الشرطة الوطنية الليبرية في عهدتها في الوقت الحالي ببندقية واحدة مملوكة لخدمات الأمن الخاصة كدليل في قضية إطلاق نار حدثت بتاريخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تظل أسلحة القوات المسلحة الليبرية في عهدة الولايات المتحدة الأمريكية ومقاوليها، داي كورب وباسيفيك أركيكتيكتس آند إنجنيرز.

١٤٤ - وحتى تاريخه، فإن القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية هما الوكالتان الأمنيتان الوحيدتان اللتان تتلقيان مساعدة دولية كبيرة. ويجري أيضاً وضع خطط، بمساعدة من فرنسا وغانا وهولندا لدعم مكتب الهجرة والجنسية. ويأمل أصحاب المصلحة الليبريون أنه لدى اعتماد استراتيجية الأمن، سيتم تزويد العناصر الحيوية الأخرى بقطاع الأمن الليبري - بما في ذلك قوة المطافئ وخفر السواحل - بالوسائل التي تُمكنهم من بناء قدراتهم. وتجري صياغة الخطط لإعادة تشكيل خفر السواحل الوطني الليبري.

إعادة إدماج المقاتلين السابقين

١٤٥ - في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استفاد ٩٠ ٠٠٠ من بين ١٠١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين اللذين شاركوا في البرنامج الرسمي لترع السلاح والتسريح من تسويات

إعادة الإدماج والتأهيل. ويُقدَّر بأن حوالي ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين اندمجوا تلقائياً في المجتمعات المحلية، وبذلك يصبح العدد النهائي للمقاتلين السابقين المستوفين للشروط وما زالوا يحتاجون لمساعدة إعادة الإدماج حوالي ٩ ٠٠٠ مقاتل.

١٤٦ - وأثيرت شواغل فيما يتعلق بسجل متابعة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل من حيث توفيره لسبل مستدامة لكسب الرزق لعدد من المقاتلين السابقين المشاركين فيه (انظر S/2007/479، الفقرة ٣٢). وبحسب دراسة استقصائية أجرتها البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإن ٧٠ في المائة من المقاتلين السابقين الذين تلقوا تدريباً بمقتضى البرنامج الرسمي يعتبرون أنفسهم عاطلين عن العمل أو يعانون من البطالة الجزئية. ويجادل الثَّقاد بأن تسويات إعادة الإدماج - وهي في العادة دورات تدريبية تتكون من ستة إلى تسعة أشهر من التدريب المهني أو التعليمي - لا تضع في الحسبان، بالضرورة، واقع الاقتصاد وسوق العمالة في ليبيريا، ولكنها، بدلاً من ذلك، مبنية على الرغبات التي عبر عنها المشاركون في البرنامج.

١٤٧ - ولكن النظرة الفاحصة للبيانات المتاحة التي تعتمد على الملاحظة تدل على أن المصاعب التي يواجهها المقاتلون السابقون ليست بالضرورة أسوأ من تلك التي يواجهها الليبريون العاديون الذين يتعرضون لمعدل للبطالة يزيد عن ٨٠ في المائة. علاوة على ذلك، يبدو أن البرنامج قد حسَّن من الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لبعض المشاركين. وبحسب دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٦ على ٥٩٠ من المحاربين السابقين، وموَّها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وُجد أن أولئك المحاربين السابقين الذين أتموا عملية نزع السلاح والتسريح بطريقة رسمية، وأكملوا التدريب الخاص بإعادة الإدماج، هم أفضل بكثير من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية من أولئك المحاربين السابقين الذين أتموا عملية نزع السلاح بطريقة رسمية لكنهم لم يتلقوا التسوية الخاصة بإعادة الإدماج.

١٤٨ - وبالتالي فإن تحسين الظروف المعيشية للمحاربين السابقين يتطلب تنشيط الاقتصاد وسوق العمالة في ليبيريا عموماً. وفي الوقت الحالي، تنظر البعثة، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، وكذلك وزارات الزراعة والتعليم والتخطيط، في إمكانية تزويد العدد الباقي من المحاربين السابقين بتسويات لإعادة الإدماج تشمل توظيفاً قصير الأجل وفرصاً للتلمذة الصناعية بدلاً من دورات تدريبية فقط.

١٤٩ - وبرغم المرحلة المتقدمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، ظلت الروابط الأفقية بين المحاربين السابقين باقية. لقد بقيت زمالات زمن الحرب طويلاً

عقب عودة السلام، والأهم من ذلك، أن المحاربين الذين تم تسريحهم ظلوا مع بعضهم البعض لأشهر في مواقع التجميع ومراكز التدريب قبل عودة كل منهم إلى مجتمعه المحلي.

١٥٠ - ومما يزيد من القلق، أن بعض المحاربين السابقين أبقوا أيضا على روابط مع قادتهم السابقين. وبحسب الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه، التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ٢٢ في المائة من المتخرجين من البرنامج يحتفظون بروابط روتينية مع قادتهم السابقين. وعلى الرغم من عدم وجود هيكل يضم المحاربين السابقين على الصعيد الوطني، فإن مجموعات صغيرة منهم عادت إلى قادتهم السابقين من أجل كسب 'أموال سريعة' عن طريق تشغيل أعمال تجارية أو العمل في المزارع أو الاشتراك في استخراج الموارد بطريقة غير مشروعة.

١٥١ - وفي دراسة أجرتها لاند ماين آكشن خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مبنية على مقابلات شخصية معمقة لـ ٣٩٤ من المحاربين السابقين الذين جرى استقصاء بشأنهم بمزارع غوثري للمطاط، وُجد أن مئات عديدة من المحاربين السابقين كانوا في ذلك الوقت يشتركون في الإدارة والاستغلال غير المشروعين للمزرعة. إنهم غير مسلحين، لكنهم يعملون في ظل نفس الهياكل الهرمية التي كانت تحكم فصائلهم أثناء الصراع. وبما أن الحكومة تسعى بالتدريج لتشديد الرقابة على إدارة مواقع استخراج الموارد الطبيعية، فهناك خطر من أن تنتقل هياكل المحاربين السابقين ببساطة إلى أنشطة غير مشروعة أخرى في ليبيريا أو بالخارج.

١٥٢ - وجرى عدة مظاهرات، خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٧، احتج فيها المحاربون السابقون على تأخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دفع بدلات إقامتهم، حسبما هو موصوف في التقرير المرحلي للأمين العام (S/2007/479، الفقرة ١٠). ومنذ ذلك الحين، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتسديد جميع المدفوعات المتأخرة وبإنهاء برنامجه. وبتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قامت مجموعة من المحاربين السابقين بالاحتجاج أمام مكتب اللجنة الوطنية بخصوص وضع الأعداد المتبقية من المشاركين في البرنامج الذين لم يستفيدوا بعد من عنصر إعادة الإدماج في البرنامج.

١٥٣ - وكانت مجموعات من الجنود والضباط السابقين الذين "تم تسريحهم من الخدمة" عقب إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية و الشرطة الوطنية الليبرية وخدمات الأمن الخاصة تقوم بمظاهرات احتجاجية سلمية على أساس منتظم بشأن وتيرة دفع معاشاتهم التقاعدية ومتأخرات الرواتب. وقد بدأت الحكومة في تسديد دفعات جزئية على أقساط، وهي تقوم بعملية إنشاء مكتب لشؤون المحاربين القدماء للتعامل مع هذه المسألة.

الجريمة وسيادة القانون

١٥٤ - وقع ما مجموعه ٣٧٠ عملية سطو مسلح في منروفيا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حسبما أوردت بيانات وحدة تنسيق المعلومات المتعلقة بالأمن في البعثة، من بينها ١٢٠ عملية (٣٢ في المائة) باستخدام الأسلحة النارية، واستخدمت في بقية العمليات بصورة رئيسية الأسلحة البيضاء من قبيل السكاكين والسيوف. ويُرتكب السطو المسلح بصورة نمطية فيما بين الساعة الواحدة والثالثة صباحاً، وتقوم به جماعة من فردين أو أكثر، ويستهدف مسكناً خاصاً. وفي النادر تتسلح جماعات السطو بأكثر من سلاح ناري واحد، عادةً بندقية من طراز كلاشنيكوف، أو مسدس، كما هو الحال في الآونة الأخيرة.

١٥٥ - وفي الإجمال، يتزايد عدد عمليات السطو المسلح مقارنة بالعام الماضي. ففي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، سجلت وحدة تنسيق المعلومات المتعلقة بالأمن ٣٠ عملية سطو مسلح، استخدمت الأسلحة النارية في ١١ عملية منها (٣٧ في المائة). وفي عام ٢٠٠٧، سجلت ١١٦ عملية سطو مسلح خلال الفترة الزمنية نفسها، استخدمت الأسلحة النارية في ٣٤ عملية منها (٣١ في المائة). وتوحي هذه الأرقام بأن معدل السطو المسلح ازداد ١٠ أضعاف عما كان عليه في عام ٢٠٠٦، رغم أن الزيادة يمكن أن تعزى جزئياً أيضاً لارتفاع معدلات الإبلاغ.

١٥٦ - وعلى النقيض، ليست الأسلحة مرئية، ونادراً ما تستخدم، في المقاطعات، رغم أنه يتردد أن القناصة يستخدمون ذخيرة صيد تقليدية عيار ١٢ مصنعة في غينيا ومهربة منها. ولا يبدو أن الإصابات الناتجة عن استخدام الأسلحة تمثل مشكلة، فنادراً ما يتم اللجوء إلى المصحات العاملة في المقاطعات لمعالجة الإصابات الناشئة عن الأسلحة النارية.

١٥٧ - غير أن هناك توترات دائمة في بعض المواقع تتحول إلى عنف. وعلى سبيل المثال، وصلت سلطات الشركة الزراعية الليبرية، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، إلى مجمع مزارع لتخبر العمال بأن الشركة ستقوم بالتوسع في مزارع المطاط في منطقة مثيرة للجدل يعارضها السكان المحليون، وذلك بناء على مذكرة تفاهم وقعتها الشركة والحكومة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وهاجمت جماعة من السكان المحليين العمال، وأخذت معها مدير المزارع (بلجيكي الجنسية). وتردد أن السكان المحليين فتحوا النيران على عمال الشركة. وأرسلت البعثة دوريات إلى مكان الحادث استعادت جثة المدير الذي أُطلق عليه النار وأردى قتيلاً. وألقت الشرطة الوطنية الليبرية وإدارة وقاية النباتات القبض على ٢١ شخصاً متورطين في الحادث.

١٥٨ - وبصورة أعم، تظل سيادة القانون مزعزعة في أنحاء البلد، لا سيما خارج منروfia. ويشمل محور الحوكمة وسيادة القانون بموجب استراتيجية خفض الفقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ خطوات مفيدة نحو تحسين سيادة القانون، بما في ذلك تعزيز القدرات المؤسساتية والتوظيفية للسلطتين التشريعية والقضائية، وتوفير مكاتب تقديم المساعدة القانونية في كل مقاطعة لتعزيز الوصول إلى العدالة، وإنشاء ٤٥٠ وظيفة من أجل تعيين وتدريب موظفي الإصلاحات في كافة أنحاء ليريا. وسيكون اقتراح إنشاء لجنة إصلاح القوانين جنبا إلى جنب مع الإصلاحات التشريعية مفيدا في معالجة العديد من القضايا ذات الصلة بسيادة القانون في ليريا.

١٥٩ - ويتسم التنسيق بين هيئات القضاء والشرطة وإنفاذ القانون بالضعف، وتتدنّى بشكل عام الثقة في النظام القانوني. ويطرح ذلك مشكلات لا بالنسبة للأمن والقانون والنظام فحسب، ولكن بالتالي بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن سيادة القانون هي الأساس اللازم لثقة المستثمرين. ونظرا لحالة الاقتصاد، لا يمكن لأناس عديدين اللجوء إلى المحامين، في حين أن تعهد رئيس القضاة بتعزيز نظام محامي الدفاع المجاني لم يحقق بعد أي أثر كبير.

١٦٠ - ومما يدعو للقلق الصعوبات التي يواجهها القضاة في مقاضاة مقترفي عمليات السطو المسلح. ويظل غياب الموظفين القانونيين المؤهلين في صفوف القضاة يشكل عقبة كبيرة أمام سيادة القانون في ليريا. وتتفاقم هذه المشكلة من جراء القيود الدستورية التي تمنع القضاة من دعوة المحامين والقضاة الأجانب لملاء المهوة القائمة كما يجري في بلدان أفريقية من قبيل بوتسوانا التي تم فيها تعيين رئيس قضاة أجنبي ريثما يتم بناء القدرة الداخلية.

١٦١ - وتظل معدلات الإدانة متدنية منذ أن سلط تقرير فريق الخبراء السابق (S/2007/340)، المرفق، (الفقرة ١٧٦) الضوء على هذه المشكلة. وكثيرا ما تكون المحكمة الجنائية دال، المسؤولة رسميا عن البت في حالات السطو المسلح، دون قاض، ولم تصدر حكما منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وينص قانون العقوبات الليبري على عدم جواز بقاء المشتبه بهم في الحجز دون محاكمتهم لأكثر من ثلاث دورات عمل للمحاكم بعد القبض عليهم، أو لدورتين بعد صدور الحكم عليهم. كما أن هناك صعوبات أيضا في حث الشهود على تقديم الشهادة خشية الانتقام منهم.

استنتاج وتوصيات

١٦٢ - يوصي فريق الخبراء بأن تمنع لجنة الجزاءات في استعراض حالة الاستثناءات السابقة لحظر الأسلحة وموجودات الأسلحة التي نقلت بالفعل إلى ليبيريا قبل إقرار المزيد من عمليات نقل المواد العسكرية إلى الدوائر الأمنية الليبرية.

١٦٣ - ويوصي الفريق أيضا بأن تتضمن رسائل الاستثناء التي تمنحها اللجنة في المستقبل طلبا إلى الدول أو الأطراف الحائزة للاستثناءات أن تخطر اللجنة، مباشرة أو من خلال البعثة، بالتاريخ ونقطة الدخول وكميات المعدات في كل شحنة تسلم إلى مستلمين مأذون لهم في ليبيريا كجزء من الاستثناء. كما يوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى حكومة ليبيريا و/أو البعثة القيام بالفحص المنتظم للشحنات المقررة في نقطة دخولها، وتقديم تقارير الفحص للجنة لتيسير رصد الاستثناءات.

١٦٤ - وفضلا عن ذلك، يوصي الفريق بأن يقوم فريق فحص الأسلحة النارية أيضا، أثناء الفحص التالي الذي سيجريه للأسلحة والذخيرة بمستودع أسلحة الشرطة الوطنية الليبرية ودائرة الأمن الخاص، بمجرد شامل لجميع المعدات العسكرية الأخرى المتاحة بموجب الاستثناءات، بما في ذلك مواد مكافحة الشغب.

١٦٥ - وتبذل جهود دولية وإقليمية من أجل توحيد عملية وسم الأسلحة، من قبيل الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ويوصي الفريق بما يلي: أن يطلب مجلس الأمن، في أي تعديلات يجريها مستقبلا على الجزاءات التي يفرضها على الأسلحة في ليبيريا، استخدام تلك المعايير؛ وأن تطلب لجنة الجزاءات، في أي استثناءات تمنحها مستقبلا، استخدام تلك المعايير؛ وأن تنظر حكومة ليبيريا، كإجراء من إجراءات الممارسة السليمة، في استخدام هذه المعايير في وسم كافة الأسلحة.

١٦٦ - وأخيرا يوصي الفريق بتعزيز قدرة البعثة وسائر الشركاء على التخلص من الأجهزة المتفجرة.

سابعاً - حظر السفر وتجميد الأصول

١٦٧ - فرض مجلس الأمن قيودا على سفر أشخاص بعينهم بقراره ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وطلب تجميد أصول أفراد معينين بقراره ١٥٣٢ (٢٠٠٤).

الحظر على السفر

١٦٨ - تقدم شخصان مدرجان على قائمة حظر السفر، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بطلبين لرفعهما من القائمة. فقد طلب إدوين سنو السماح له بالسفر إلى غانا للعلاج الطبي؛ وتقدم جويل هوارد تايلور بطلب للسفر إلى جنوب أفريقيا للعلاج الطبي. وقد أقر طلب السيدة تايلور في حين رُفض طلب السيد سنو. والتقى الفريق سيريل آلن الذي أنكر سفره إلى نيجيريا كما ورد في تقرير الفريق السابق (S/2007/340)، المرفق، الفقرة (١٨٧).

١٦٩ - وأكدت السلطات في ليبيريا ونيجيريا على الحاجة إلى بناء القدرات لدى موظفي الهجرة الذين يشكلون الصفوف الأمامية، ويؤدون دورا في التعرف على الأشخاص على المعابر الحدودية.

قانون تجميد الأصول

١٧٠ - لم تحرز حكومة ليبيريا، منذ التقرير الأخير للفريق، تقدما يُذكر نحو تجميد أصول أي شخص أو كيان محدد وفقا للقرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤). وموقف الحكومة يستند إلى أن القوانين الحالية غير كافية لتنفيذ قرار تجميد الأصول. ومع ذلك، لم يقر مجلس النواب مشروع القانون الذي عرضه الرئيس على الهيئة التشريعية. ولا يزال عضوان بارزان في الهيئة التشريعية، وهما السيدة تايلور والسيد سنو، مدرجان على قائمة تجميد الأصول.

١٧١ - وقد أبلغت البعثة الدائمة لهولندا الفريق أن السلطات الهولندية اعتقلت علي كوليليت الدلي، خلال مجرى تحقيقهما في تهريب المخدرات والاتجار بالسيارات المسروقة، وأن هناك مؤشرات قوية تدل على أن هذا الاسم هو في الحقيقة علي قليلات الذي يرد في قائمة تجميد الأصول. وقد قامت دائرة الادعاء العام في روتردام ومكتب عائدات الجريمة التابع لها بتجميد مبلغ ١ ٤٨٧ ٧٨٥,٩٠ يورو و ٣٠ بندا (معظمها مجوهرات لم يتم تمييزها) يمتلكها السيد قليلات.

١٧٢ - وأبلغت البعثة الدائمة لبلغاريا الفريق أنها طلبت التحقيق، وأنه بلغها أن شركتي San Air General Trading و Air Business Services قد دخلتا في عقود مع شركات بلغارية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ على التوالي. ولم ترد بعد من مصرف DZI Bank أي معلومات أخرى.

أصول تشارلز تايلور المزعومة في نيجيريا

١٧٣ - يثير تقرير الفريق السابق (S/2006/976، الفقرتان ١٥٤-١٥٥) مزاعم بشأن استثمارات للسيد تايلور في نيجيريا. وهناك مزاعم أيضا بأن تشارلز تايلور كان يحمل كمية كبيرة من النقود عندما حاول أن يخرق شروط منفاه بالهروب من نيجيريا في آذار/مارس ٢٠٠٦. وحاول الفريق من قبل زيارة نيجيريا لإجراء المزيد من التحقيقات في هذه المزاعم.

١٧٤ - وقد جرى حدث هام في عمل الفريق عندما دعت حكومة نيجيريا إلى زيارة نيجيريا في رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وزار الفريق نيجيريا في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، والتقى مستشار الأمن الوطني واللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية، ووكالة الاستخبارات الوطنية وأجهزة أمن الدولة. وأبلغ الفريق أن حكومة نيجيريا أنشأت لجنة رفيعة المستوى من أجل التحقيق فيما إذا كان للسيد تايلور أصول في نيجيريا.

١٧٥ - وقدمت السلطات النيجيرية تفاصيل عن طبيعة التحقيقات. وأحاطت الفريق علما بعدم تمكنها من الوصول إلى دليل دامغ على وجود أية أموال أو أصول اقتصادية أو استثمارات يمتلكها السيد تايلور في نيجيريا. وخلصت السلطات إلى أن الاستثمارات والأصول التي تعزى إلى السيد تايلور في نيجيريا لا تساندها الحقائق على أرض الواقع. وأبلغ الفريق أن المنازل التي يشغلها السيد تايلور وأسرتة في كالابار كانت مستأجرة من مالك نيجيري، وأنهم يملكونها الآن فعليا.

١٧٦ - وأبلغ الفريق أيضا أن عددا من المواد قد صودر من السيد تايلور عندما أُلقي القبض عليه. وقدمت أجهزة أمن الدولة قائمة جرد غير موقعة لهذه المواد التي تشتمل على ثلاث مركبات وأمتعة شخصية وأسلحة وذخائر، ومعدات اتصال وترفيه، (انظر المرفق الثامن). ولا تزال الحكومة تحتفظ على هذه المواد، حسب ما أورد مسؤولون حكوميون، باستثناء المركبات الثلاث التي أُعيدت إلى أسرة السيد تايلور في كالابار. وفضلا عن ذلك، أُبلغ الفريق أنه كانت في حوزة السيد تايلور حقيبة عند اعتقاله، وأنها لم تفتح، وأنه سُمح له بالسفر إلى منروفيا ومعه الحقيبة.

١٧٧ - وأخبر الفريق بأنه سيحصل على نسخ من تقارير الحكومة النيجيرية، لكنه لم يتمكن من الحصول إلا على تقرير موجز غير موقع (انظر المرفق التاسع). ولم يتمكن الفريق بعد من التيقن من استنتاجات الحكومة.

١٧٨ - وأجرى الفريق المزيد من التحقيق في ليبيريا فيما إذا كانت الحقيبة في حوزة السيد تايلور عندما هبطت طائرته في منروفيا وجرى تسليمه إلى مسؤولي ليبيريا والأمم المتحدة. وأكد مسؤولو ثلاث وكالات جميعا (وكالة الأمن الوطني، والهجرة، والبعثة) على أن

التسليم جرى أمام ١٥ شخصا تقريبا، وأن السيد تايلور لم تكن في حوزته حقيبة. ووردت المواد التي كانت في حوزته بالتفصيل في تقرير، وجرى عرضه على مقر الأمم المتحدة في نيويورك وعلى المحكمة الخاصة في سيراليون. وهكذا، ففي حين أن الفريق تمكّن من إثبات وجود حقيبة، لا يزال مكانها مجهولا.

المرفق الأول

الاجتماعات والمشاورات

بلجيكا

مركز أنتويرب العالمي للماس

المفوضية الأوروبية

ممثلو الاتحاد الأوروبي الدائمون: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

منظمة الشاهد العالمي "غلوبال ويتنس"

منظمة الدعاة الخضر

عملية كيمبرلي

شراكة أفريقيا - كندا

مصلحة المساحة الجيولوجية الأمريكية

وزارة الخارجية الأمريكية

كندا

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية

كوت ديفوار

فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

الفريق الدولي المعني بالأزمات

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ليبيريا

الحكومة

مكتب الهجرة والجنسية

المصرف المركزي الليبيري

هيئة تنمية الحراجة
لجنة ليبريا الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة
الشرطة الوطنية الليبرية
الشركة الليبرية لتكرير النفط
وزارة التجارة والصناعة
وزارة الدفاع الوطني
وزارة المالية
وزارة الخارجية
وزارة العدل
وزارة الأراضي والمعادن والطاقة
وزارة البريد والاتصالات اللاسلكية
اللجنة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل
وكالة الأمن الوطني
هيئة المرافئ الوطنية
المراقب العام
السلطات الحكومية المحلية، غراند جيده ولوفا
مستشار الأمن الوطني
أمين مجلس الشيوخ
منظمات أخرى
اتحاد قاطعي الأشجار الليبريين
منظمة الحفظ الدولية
الولايات المتحدة الأمريكية
سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

سفارة جمهورية الصين الشعبية
 الهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات
 فيدرالية اتحاد عمال المناجم الليبرية
 مزرعة فايرستون للمطاط
 اتحاد تجار وسماسرة الذهب والماس الليبري
 اتحاد العمال وعمال مناجم الذهب والماس الليبري
 منظمة الدعاة الخضر
 اللجنة الدولية للصليب الأحمر
 مؤسسة كاسيمان
 مبادرة غابات ليبيريا
 الرابطة الوطنية الليبرية لإنفاذ القانون
 منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية
 الرابطة الليبرية للأخشاب
 شركة موارد نهر مانو
 معهد التنمية المستدامة
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
 بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
 البنك الدولي

نيجيريا

الحكومة

اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية
 وكالة الاستخبارات الوطنية

مكتب مستشار الأمن الوطني

جهاز أمن الدولة

الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف

المفوضية العليا لكندا

سويسرا

مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة

لجنة الصليب الأحمر الدولية

الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المرفق الثاني

نشرة صحفية عن رفع وقف تعدين الماس

REPUBLIC OF LIBERIA
MINISTRY OF LANDS, MINES AND ENERGY

P.O. BOX 10-9924
 1000 MONROVIA 10
 LIBERIA, WEST AFRICA
 Tel: (231) 226858, Fax: (231) 226281



PRESS RELEASE

26 July 2007

During April this year the Sanctions imposed on our diamond sector were lifted. Since that time the Government of Liberia through the Ministry of Lands, Mines and Energy has been working assiduously, with the help of our international partners, to put necessary procedures in place to recommence the extraction and exportation of our diamonds.

Liberia is now an active member of the Kimberley Process Certification Scheme, whose rules and regulations govern the international trade in rough diamonds. To comply with these requirements our work has focused upon efforts to combat the smuggling of our diamond resource and to establish regional offices that form the basis of a 'chain of custody' mechanism. We have had to train staff and equip the Government Diamond Office, the authority that will certify diamonds being exported within the regulations of the Kimberley Process Certification Scheme. The final component to our process, the Kimberley Process Export Certificate itself, has now arrived in Liberia. Therefore I am pleased to announce the lifting of the moratorium on diamond mining in Liberia.

Many of you will have attended workshops, heard our radio skits or attended the drama awareness campaigns that continue to tour the diamond mining areas of this country. You will know that the diamond industry is no longer as it was. Much has changed. The laws of Liberia have changed to ensure compliance with international standards, all persons operating diamond mines or acting as brokers or dealers within the diamond industry need to be licensed, and much stiffer penalties for offenders form part of our new standards. From Monday, July 30, the Bureau of Mines at the Ministry of Lands Mines and Energy will be open to process diamond mining license claims, and licenses applications for brokers and dealers.

المرفق الثالث

قائمة بسماسرة وتجار الماس المرخص لهم

<i>Issue date</i>	<i>Name</i>	<i>Licence type</i>	<i>Fees paid (United States dollars)</i>
6 September 2007	Perfect Stone	Broker	1 500
20 September 2007	Dennis Khalil	Broker	1 500
28 September 2007	Modern Supplier	Broker	1 500
28 September 2007	Subsea Resources DMCC	Broker	1 500
9 October 2007	Tomah Seh Floyd	Broker	1 500
12 October 2007	Clarence Massaquoi	Broker	1 500
22 October 2007	MSR Rich Group	Broker	1 500
29 October 2007	Moses Bejimin- Yuli Diamonds	Broker	1 500
30 October 2007	Macila Kamara- Yuli Diamonds	Broker	1 500
18 October 2007	Alhiji Sekou Konneh	Broker	1 500
18 October 2007	Alhiji Abu Sangary	Broker	1 500
30 October 2007	Dauoda & Brothers	Broker	1 500
30 October 2007	Nimba Diamond Ent.	Broker	1 500
5 November 2007	George Zoevah	Broker	1 500
5 November 2007	Abdulai M. Toure	Broker	1 500
5 November 2007	Arthur G. Flomo	Broker	1 500
5 November 2007	Salifu M. Koulibaly	Broker	1 500
8 November 2007	Mustapha A. Sidee	Broker	1 500
1 August 2007	Yuly Diamond Co. Inc.	Dealer	20 000
13 August 2007	Gemmacom Lib. Ltd	Dealer	20 000
10 August 2007	Place Vendome	Dealer	20 000
23 August 2007	Subsea Resources DMCC	Dealer	20 000
20 August 2007	Faith Incorporated	Dealer	20 000
6 September 2007	Balaji Gems	Dealer	20 000
10 September 2007	Avargo International	Dealer	20 000
14 September 2007	Royal Company	Dealer	20 000
27 September 2007	ISIT, Inc/Italgem	Dealer	20 000
1 October 2007	ADMT Camp	Dealer	20 000
12 October 2007	Kwakmas Incorporated	Dealer	20 000
26 October 2007	Ramat Gan Inc.	Dealer	20 000

المرفق الرابع

نشرة صحفية عن شحنة الماس المصادرة في إسرائيل

The Analyst, Tuesday, November 13, 2007

Page 9



Republic of Liberia
Ministry of Lands, Mines and Energy



P.O. Box 10-9024
 1000 Monrovia 10, Liberia, West Africa
 Tel: (231) 77809996, Fax: (231) 7780997

Press Release

Friday, November 09, 2007

The ministry of Lands, Mines and Energy has received information that one Diamond Dealer has conveyed a parcel of Diamonds out of the country to the Republic of Israel by circumventing the Mining and Mineral Laws of Liberia and the requirement of the Kimberley process certification Scheme. Unfortunately, the customs Authority in Israel confiscated the parcel, sealed it and is currently in their possession.

The Law requires that all rough diamonds leaving from Liberia must be certificated by the Government Diamond Office of the Ministry of Lands, Mines and Energy in fulfillment of the KPCS. This requires the physical examination of the diamonds, weight and value determination at the Diamond Office and the payment of royalty into the Government Revenue at the Central Bank of Liberia.

The Diamond Dealer implicated in this illegal act has been identified and advised to return the diamonds to Liberia so that proper disposal of the commodity can be effected and appropriate penalty instituted in accordance with the mining and Mineral Laws of the country.

For the consumption of all stakeholders and the public at large, the Law requires that all conveyors of rough Diamonds and unrefined gold must be licensed by the ministry of Lands, Mines and energy. The penalty for violation of this Law requires a fine of US\$ 10,000.00, a jail term of not less than six months and the subsequent seizure of the products.

Liberia is a bona fide member of the Kimberley process Certification Scheme. At such, the Government of Liberia is serious about the Law and will not hesitate to execute the appropriate penalty on any violator.



المرفق الخامس

قائمة معايير الإثبات المسبق للأهلية (اللائحة ١٠٣-٠٧)

1. Is the Applicant a corporation registered to do business in Liberia, and NOT a partnership, sole proprietorship, natural person, not-for-profit entity or non-governmental organization, or unincorporated association? (See Public Procurement and Concessions Act, as amended, Section 86) [An answer of "Yes" is required for prequalification.]
2. If the Applicant seeks to produce cut wood or logs, does the Applicant have a main office in Monrovia? (See National Forestry Reform Law of 2006, Section 13.3) [An answer of "Yes" is required for prequalification.]
3. Is any officer or director of the Applicant or any Person with more than a one percent equity stake in the Applicant restricted from participating in the forest trade in Liberia? (For a list of people restricted from participating in the forest trade, see National Forestry Reform Law of 2006, Section 5.2(b)(v)-(vii).) [An answer of "No" is required for prequalification.]
4. Has any officer or director of the Applicant or any Person with more than a one percent equity stake in the Applicant been convicted of or pleaded no contest to a felony in the past five years? [An answer of "No" is required for prequalification.]
5. Is the Applicant in good standing in its payments of corporate taxes and social security in Liberia? [An answer of "Yes" is required for prequalification.]
6. Is the Applicant in good standing in its payments of forest-related fees, including stumpage, land rental, and forest product fees in Liberia? [An answer of "Yes" is required for prequalification.]
7. Is the Applicant in good standing in its payments of trade-related fees in Liberia? [An answer of "Yes" is required for prequalification.]
8. Has the Applicant or any affiliate of the Applicant been convicted or penalized for violation of any forest-related law in the last five years in Liberia? (As used in this Schedule, "affiliate" includes any parent or subsidiary of the Applicant, and any other entity or individual that shares directors, officers, or managers with the Applicant.) [An answer of "No" is required for prequalification.]
9. Has the Applicant or any affiliate of the Applicant been convicted or penalized for any violations of commercial law in the last five years in Liberia? [An answer of "No" is required for prequalification.]
10. Is the Applicant or any affiliate of the Applicant debarred from Government contracting in Liberia under the Public Procurement and Concessions Act, as amended? [An answer of "No" is required for prequalification.]
11. Has the Applicant or any officer, director, or affiliate of the Applicant been convicted or penalized for any violation of law in the last five years that reflects on honesty or moral character, such as theft, embezzlement, bribery, tax evasion, false swearing, or forgery? [An answer of "No" is required for prequalification.]

12. Has the Applicant or any affiliate of the Applicant been convicted or penalized for interference with fair and open competition in contracting? [An answer of "No" is required for prequalification.]

13. Has the Applicant been adjudged insolvent or bankrupt during the past five years? (Persons who have sought bankruptcy protection but are in compliance with a court-approved plan of reorganization permitted under the laws of Liberia may answer "no".) [An answer of "No" is required for prequalification.]

14. For the purposes of this criterion, "Significant Individuals involved in the ownership or management" of a corporation means:

- (1) All members of the board of the corporation.
- (2) All holders of offices created in the corporate bylaws.
- (3) All individuals who have effective control over at least ten percent of the voting stock of the corporation, either through direct ownership or through direct or indirect control of the voting of other stockholders.
- (4) All individuals authorized to withdraw funds or sign checks on the corporate bank accounts.
- (5) All individuals authorized to transfer ownership of corporate assets worth more than US\$10,000, including individuals authorized to pledge those assets as security.
- (6) All individuals presently entitled to receive, directly or indirectly, more than US\$ 10,000 per year from the corporation in interest payments, and all individuals to which the corporation owes, directly or indirectly, more than US\$ 100,000 in principal.
- (7) All individuals who have received in the last two years, or can reasonably be expected to receive in the coming two years, more than US\$ 25,000 from the corporation from sources other than current employment or sale of goods or services at fair market value.

Has the Applicant supplied the Authority a complete list of Significant Individuals involved in the management or ownership of the Applicant, and have all the named Significant Individuals supplied the Authority with a sworn affidavit attesting that either:

(a) The Significant Individual had no involvement in Liberia with forest harvest or the timber trade before January 1, 2006; or

(b) The Significant Individual had involvement in Liberia with forest harvest or the timber trade before January 1, 2006 and has done all the following:

- (1) The Significant Individual has filed with the Truth and Reconciliation Commission a sworn statement describing the individual's involvement in Liberia in forest harvest and the timber trade, honestly and fully disclosing all illegal activities in which the individual was involved;
- (2) The Significant Individual has cooperated upon request with Government-approved efforts to recoup funds lost due to illegal activity; and
- (3) The Significant Individual has filed with the Authority a pledge to cooperate upon request in all future Government-approved efforts to recoup funds lost due to illegal activity, understanding that if the individual fails to keep the pledge, the Authority may cancel any license granted on the strength of the pledge?

[An answer of "Yes" is required for prequalification.]

المرفق السادس

قائمة شركات قطع الأخشاب المسجلة لدى وزارة التجارة في ليبيريا

LIST OF REGISTERED BUSINESSES FOR FORESTRY ACTIVITIES				
NO.	BUSINESS NAME	OWNERSHIP	YR. OF EST.	LAST DATE OF REG.
1	Bos & Quila Agric. & Forestry Corp.	Liberian	2006	6/7/2007
2	Bargor & Bargor	Liberian	2006	6/7/2007
3	C. S. (Lib.) Int'l Investment Group Co.	Chinese	1995	3/22/2007
4	Dorwil Logging & Const. Corporation	Liberian	1998	4/28/2007
5	Frank Brook (Liberia), Inc.	Ghananian	2006	7/4/2007
6	General Timber Corporation	Liberian	2004	3/18/2007
7	Golden Power Ltd.	Russian	2006	5/24/2007
8	Goyah Timber & Management, Inc.	Liberian	2003	6/8/2007
9	International Venture, Inc.	Liberian	2004	4/2/2007
10	International Forestry & Mineral Corp.	Liberian	1994	6/18/2007
11	Lib. Wood Management Corporation	Liberian	1998	8/30/2007
12	Liberia Logging & Mining Company	Liberian	1996	10/9/2007
13	Malavasi Logging Company	Liberian	2004	2/13/2007
14	Mandin Enterprises, Inc.	Liberian	2003	8/6/2007
15	Planning & Development Int'l.	Liberian	2005	6/18/2007
16	Regnals International, Inc.	Liberian	2003	3/22/2007
17	Red Forest Product Company, Ltd.	Lebanese	1997	9/28/2007
18	Sieks Nush Trading Corporation	Liberian	2001	7/9/2007
19	South-Eastern Trading Corp. (SETCO)	Liberian	2006	8/21/2007
20	Tulix Wood management Corp.	Liberian	2006	3/1/2007
21	The Liberia Tree & Trading Co. Inc.	Liberian	2006	5/10/2007
22	Tarpeh Timber Corp. Inc.	Liberian	2006	6/19/2007
23	Togbe Timber Corporation	Lebanese	2005	10/23/2007
24	Tropical Logging Company	Liberian	1998	10/23/2007
25	Universal Forestry Corporation	Liberian	1996	4/11/2007
26	L. K. Love Business, Inc.	Liberian	1997	10/28/2007
27	Gehi Logging, Inc.	Liberian	2007	2007
28	Forest Timber Friend Corporation	French/Liberian	2007	2007
29	Euro-Liberia Logging Company	Liberian	2007	2007
30	Timber Incorporated	Italian	2007	2007
31	China Liberia Logging Company	Chinese/Liberian	2007	2007
32	Gbarpolu Resources	Liberian	2007	2007
33	Oriental Trading Enterprise	Liberian	2007	2007
34	South East Resources	Liberian	2007	2007
35	China Resources Investment Lib. Ltd.	Chinese	2007	2007
36	Mafato, Inc.	Liberian	2007	2007
37	Liberia Timber & Mining Corporation	Liberian	2007	2007
38	Atlantic Resources Limited	Liberian	2007	2007
39	Taskor Liberia Limited	Liberian/American	2007	2007
40	Global Liberia Logging Corporation	Italian	2007	2007
41	Zopen Incorporated	Liberian	2007	2007
42	Continental Logging	Liberian	2007	2007
43	Equatorial Bio-Fuels (Lib.), Inc.	Chinese/Liberian	2007	2007
44	H. Q. Trading Center	Liberian	2007	2007
45	Timber Industrial Processing Company	Liberian	2007	2007
46	Alpha Logging & Wood Processing, Inc.	Ghananian	2007	2007
47	The Modern Const. & Engineering Co.	Liberian	2007	2007
48	Precmin Logging & Wood Proc. Lib. Ltd	Liberian	2007	2007
49	Sanguin Timber Company, Inc.	Liberian	2007	2007
50	Quantum Resources, Inc.	Liberian	2007	2007

51	Karza Logging Company	Liberian	2007	2007
52	Liberian National Resources Company	American	2007	2007
53	Tropical Resources Entrepreneurial Ent.	Liberian	2007	2007
54	Platinum Forest Dev. Corporation		2007	2007
55	Liberia Veneers (LV), Inc.	Liberian	2007	2007
56	Liber Timber, Inc.	Ghanaiian/Guinean	2007	2007
57	Harmony Tropical Wood, Inc.	Korean/ Liberian	2007	2007
58	Birah Forestry (Libera Company), Ltd.	Chinese	2007	2007
59	B & V Timber Company	Liberian	2007	2007
60	China-Liberia Kuntun Logging & Wd. Pro.	Chinese	2007	2007
61	G-4 West African Operations, Inc.		2007	2007
62	I am Logging Company	Ivorian/Liberian	2007	2007
63	Vintage Holding Limited	Liberian	2007	2007
64	Grand Bassa Logging Company (GBLC)	Liberian	2007	2007
65	Lone Star Global Trade & Investment	Liberian	2007	2007
66	Gabio Logging, Inc.	Liberian	2007	2007
67	Gaye-Kanslaty Timber Corp. Inc.	Liberian	2007	2007
68	Liberia Trade & Timber Industry, Inc.	Liberian	2007	2007
69	Unitimber Corporation	Lebanese/Liberian	2007	2007
70	The Lib. Logging & Wood Proc. Corp.	Lebanese/Liberian	2007	2007
71	West Coast Corporation, Limited	Serbian/Liberian	2007	2007
72	Hergda Import/Export Company	Sierra Leonean	2007	2007
73	Wash, Cox & Knight	Italian/Liberian	2007	2007
74	Kala Brothers Corporation	Liberian	2007	2007
75	B & Sons Transportation	Liberian	2007	2007
76	Beagoma Corporation	Liberian	1998	2007

LIST OF REGISTERED BUSINESS FOR FORESTRY ACTIVITIES			
NO.	BUSINESS NAME	OWNERSHIP	YR. OF EST. LAST DATE OF REG.
1	Monash Agric. & Mineral Resource Corp.	Liberian	2007 2007
2	Echo Agric. Company	Liberian	2007 2007
3	Timbertex, Inc.	Ghanaiian/Guinean	2007 2007
4	The Chief of M.Z. Bangura (Lib.) Ltd.	Chinese	2007 2007
5	Libra Group of Companies	Liberian	2007 2007
6	Progress Timber, Inc.	Liberian	2008 11/14/2007

المرفق السابع

رسالة موجهة من وزارة المالية في ليبيريا إلى اتحاد قاطعي
الأخشاب الليبريين



REPUBLIC OF LIBERIA
MINISTRY OF FINANCE
MONROVIA, LIBERIA

Office of the Deputy
Minister for Revenue

MF/2-3/EST/DMR/vod/11-553/07

October 26, 2007

Mr. Richard Y. Toweh
President
Association of Liberian Logger (ALL)
15th Street, Sinkor
Monrovia, Liberia

Dear Mr. Toweh:

I refer to your letter dated October 25, 2007, submitting three proposals to the Forestry Development Authority, relative to the pre-qualification of companies to participate in the timber concession tender.

The first and second proposal essentially requests that the pre-qualification process be designed to qualify prospective bidders should default, as a pre-condition to the submission of tax clearance by timber companies. You have called our attention to the risk of the pre-existing Liberian-owned logging companies being excluded from the pre-qualification on account of delinquent forestry tax, which will place them at a disadvantage vis-à-vis the prospective (new) timber entities.

Considering the need to give sometime and to facilitate the participation of Liberians in the pre-qualification process, we hereby approve said request. This approval is granted in concurrence with the FDA. Logging companies will submit their tax clearances along with the bid documents during the bidding process. The payment of forestry tax arrears and issuance of tax clearances will commence after the pre-qualification which is estimated to end November 30, 2007. The Forestry Development Authority will submit a list of those tax delinquent timber companies to my office which are qualified to participate in the bidding process.

With respect to the third proposal and your related request for a write-off of taxes for Liberian logging companies which sustain losses during the Liberia civil crisis, we are unable to take a decision at present. Meanwhile please provide us with an audit report for logging companies which sustained losses.

With professional sentiments.

Yours truly,


E. A. Tamba
DEPUTY MINISTER FOR REVENUE

CC: MD, Forestry Development Authority
Pre-qualification Panel

المرفق الثامن

قائمة جرد لموجودات تشارلز تايلور في نيجيريا

INVENTORY**A.**

- i. One (1) black Mercedes Benz G500 V.8 Jeep, bullet proof Eng. WDB. 4682117113792
- ii. One (1) Red Mercedes G.500 V.8 Jeep convertible Eng. No. WDB463201x118881

NIKE BAG (I)**B.**

1. Five (5) of M-RK Erickson walkie talkie model PKIHA with their serial numbers:
 - a. 534786
 - b. 534787
 - c. 534738 -earpiece
 - d. 534782 - earpiece
2. Four (4) Motorola PMTN4025A (charger)
3. Number of Motorola GP328 serial number
 - a. 672TCY8445 - without serial number
 - b. 672TCY8446 - without battery
 - c. 672TCY8447 - battery inclusive - without antenna
 - d. 672tcy8440 - battery inclusive - without antenna
 - e. 672TCY8437 battery inclusive - without antenna
 - f. 672TCY8441 - battery inclusive
 - g. 612TCY8430 - battery inclusive
4. One (1) unit of car mobile phone (Thrane and Thrane) S. No. 00840622; P/N: 403620C Y/W: 2000/47
5. One (1) Erickson MPK charger (M-RK Rapid Desk charger BML16151/305 R4A)

6. One (1) Mercedes Benz Jeep Manual
7. 9mm luger live ammunition (17 in number)
8. 2 cartons of 12packs of polygon cut Korean red ginseng
9. 2 cartons and 9 packets of sliced Korean red Ginseng
10. 21 vest (white)
11. 1 T-shirt (white)
12. 1 safari jacket (top only) brown
13. 1 shaddah trouser (brown)

BAG II

C.

1. 1 Unit of cables multi coated optics BAK4 Prisms binoculars 20x80 (field 2.7 14ft at 1000yards)
2. 2 units of SHIXENG 99990x6880CB Gross field 8M148000M. Binoculars
3. 2 units of Motorola GP328 S/NO.
 - a. 672TCY8431
 - b. 672TCY8436
4. 1 Motorola GP328 battery kit No. HNN9008A
5. 1 Mercedes Benz Radio remote control (Becker BE260059483089)

6. 1 Video cassette titled A Goofy Movie Cartoon
7. 1 Liberian flag
8. Plate No. AA641AKP registered at Cross River
9. 5 Pairs of shoes i.e.
 - 3 cover shoes (2 black 1 white)
 - 1 canvas
 - 1 open halve shoe (black)
10. 1 mini dictionary
11. 1 Motorola charger unit (without adapter) HTN9000B
12. 1 Carton of 11 bottles of BOTOT at month wash
13. 1 Army green colored rain coat
14. 1 bullet proof jacket and cap
15. 1 Mercedes Benz Jeep Manual

ECHOLAC PORTABLE BOX I

D.

1. 2 insulated Blankets
2. Bed sheets
 - a. 2 white
 - b. 2 brown + 2 pillow cases
 - c. 4 collared + 2pillow cases
3. 1 Hummer sign
4. 3 Motorola antenna
5. 4 units of Gowus (Baban Riga) green, while, milk and ash
6. 2 pairs of socks
7. 2 papers (letters/-----)
8. 3 jumpers - 1 red, 1 milk and 1 white

ECHOLAC PORTABLE BOX II

E.

1. 1 set of safari suit jacket
2. 2 sets of suits
3. 7 trousers
4. 2 sets of white casual wears
5. 2 long sleeve shirts
6. 4 T-Shirts
7. 6 pants (underwear)
8. 2 used vest
9. 4 new vest and 1 new pant

10. 1 multipurpose jacket
11. 2 novels effective thinking skills by Richard Nelson-Jones and laws of teamwork by John C. Maxwell
12. 1 Mercedes Benz Jeep manual
13. 2 bottles of perfume
14. 1 Nivea lotion
15. 4 deodorants

OTHERS

1. 3 Spairtives (2without RIMS)
2. 3 Jacks hydraulic
3. 1 hoconer wheel spanner
4. 1 walking stick

CHARLES TAYLOR

9mm Browning No. 137109 and 15Rds 9mm from Bornoo
Command on 25/08/2006.

7X SCORPION

1. 54909
2. 54948
3. 54931
4. 54980
5. 54977
6. 54967
7. 54954

9mm Live - 175Rds

7.65mm - 135Rds

9x Magazines

one (1) Bag, padlock and key

Handed over to the present SO Arms by the former Armourer
on 31/01/2004

المرفق التاسع

التقرير النيجيري الموجز عن التحقيقات في أصول تشارلز تايلور
المنزوعة

Meeting with the United Nations Panel of Experts
investigating former President Charles Taylor's assets,
Thursday, 25 October 2007

1. Based on a letter received from the United Nations, the NSA directed that representatives of some security and intelligence agencies under the Chairmanship of the DG SSS should investigate and submit findings on the alleged assets and investments of former President Charles Taylor in Nigeria.

2. The representatives of the National Intelligence Agency (NIA), the Nigeria Police Force (NPF), Nigeria Customs Service (NCS), Economic and Financial Crimes Commission (EFCC) and the State Security Service (SSS) met and submitted that:

a. The property at Okoi Arlipo Estate Calabar, said to belong to Charles Taylor is actually the property of second Republic Senate President, Joseph Wayas but was rented by Taylor for his wife Victoria Addison Taylor who is still occupying it.

b. No evidence was found of any investment by Taylor in Tinapa Business Resort Limited, the Arab Contractors and Obudu Cattle Ranch.

c. EFCC account of its investigation revealed that none of the twenty-five consolidated banks in Nigeria is in custody of accounts Charles Taylor.

d. Other investigations also revealed that during his reign in Liberia, Taylor used Europeans mostly for his money laundering and that some of them were jailed for sundry offences in various European countries.

e. At the point of Arrest, 3 vehicles – 2 Mercedes Benz G-500 and 1 Range Rover – were recovered from Mr. Taylor. The vehicles were returned to his family in Calabar.

f. Taylor was deported to Liberia with his brief case the content of which was not disclosed.

g. Based on the investigation carried out the allegations were found to be mere speculations.

h. Nigeria advises therefore that information on Taylor's assets should be sought from the Liberian Government as the only asset linked to Taylor by the United Nations was a Global Mobile Telephone Company in Liberia which was reportedly confiscated and sold to MTN South Africa.
